الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.40

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة

الجلسة العامة **40**

الجمعة، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس ..... (ترينيداد وتوباغو)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/20.

البند ٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع قرار A/ES-10/L.25

مشروع التعديل A/ES-10/L.26

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن بشأن نقطة نظام.

السيد حمُود (الأردن) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لطلب بالغ الأهمية يعكس الطابع الملح للحالة التي نواجهها في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتركّز اقتراح بلدي على تقديم مشروع القرار الحاسم A/ES-10/L.25، المعنون "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية". ونود أن نتمكن من النظر في مشروع القرار في إطار البند 5 من جدول أعمال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، الذي يتعلق بالأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي ضوء خطورة الحالة، نقترح خطوة إجرائية حيوية. ندعو إلى تعليق المناقشة الحالية في الساعة 15/00، وبعد ذلك نعتزم الشروع في البت فورا في مشروع القرار. ونيتنا حينئذ هي استئناف المناقشة على الفور بعد اعتماد مشروع القرار، إذا اعتُمد. ومن الضروري التأكيد على أنه في حالة اعتماده، ترفع الدورة الطارئة العاشرة مؤقتا فحسب فور اختتام المناقشة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): اقترح ممثل الأردن تعليق المناقشة بشأن البند 5 من جدول الأعمال في الساعة 15/00 اليوم حتى تشرع الجمعية في النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.25، واستئناف المناقشة بعد البت فيه. أفهم أنه بدون إرساء سابقة، وبالنظر إلى الطابع الملح للمسألة، إذا قررت الجمعية تعليق المناقشة بشأن بند جدول الأعمال في الساعة 15/00 حتى تشرع الجمعية في النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.25 وتستأنف المناقشة بعد البت فيه، وإذا اعتمدت الجمعية مشروع القرار في وقت لاحق اليوم، ستُرفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا عقب اختتام المناقشة بشأن البند 5 من جدول الأعمال. لا أرى اعتراضا على الاقتراح.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تقرر ذلك (المقرر ES-10/204).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدما، أود أن أتناول مسألة الأغلبية المطلوبة لاعتماد مشروع القرار.

في ضوء الفقرتين 2 و 3 من المادة 18 من ميثاق الأمم المتحدة، هل هناك أي اعتراض على قيام الجمعية بالبت في مشروع القرار A/ES-10/L.25 بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت؟

لا أرى اعتراضا. وعليه، يلزم أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشتركين في التصويت لاعتماد مشروع القرار A/ES-10/L.25، ويلزم أيضا أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشتركين في التصويت لاعتماد أي تعديل على مشروع القرار.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

لقد تابعت الدول الأعضاء في مجموعتنا من الأصدقاء ببالغ القلق التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، ولا سيما التدهور المروِّع للحالة في قطاع غزة، وكذلك في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، نود بداية أن نعرب عن تعازينا لأسر وأحباء جميع المدنيين الأبرياء الذين لقوا حتفهم في العشرين يوما الماضية خلال الدوامة المروعة الأخيرة من العنف والموت والدمار. وبوصفنا دولا محبة للسلام تلتزم بقواعد القانون الدولي بصرامة، ندين أيضا بأشد العبارات جميع أعمال العنف والعدوان الموجّهة ضد المدنيين. وفي هذا الصدد، وفي ضوء استمرار تدهور الحالة على أرض الواقع، بما في ذلك نتيجة استمرار القصف والغارات الجوية، نشدد على الحاجة الملحة إلى حماية المدنيين ومنع المزيد من الخسائر في الأرواح، وتحديدا عن طريق الوقف الفوري للهجمات العشوائية على المدنيين، بالإضافة إلى كفالة وصول المعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين المحتاجين في هذا الوقت العصيب للغاية. ونشدد على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والامتثال له، على نحو صارم.

لذلك، نطالب على وجه السرعة بوقف إطلاق النار ووضع حد فوري لجميع أعمال العنف والأعمال العدائية، ولا سيما الهجمات الموجّهة ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، والأعيان المدنية والبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والملاجئ ومرافق تخزين الأغذية. وعشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ندعو إلى الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة والصحة. وندعو أيضا إلى ضبط النفس، وفي هذا الصدد، نحث على إنهاء جميع أشكال الخطاب التحريضي واللغة المهينة للإنسانية، التي لا تسهم بأي حال من الأحوال في الجهود السياسية والدبلوماسية الجارية لنزع فتيل الحالة على أرض الواقع، بل على العكس من ذلك، لا تؤدي إلا إلى زيادة تأجيج التوترات والعنف، مع الاستمرار في تعريض حياة الآلاف من الأبرياء للخطر.

واتساقا مع البيان الخاص الذي أصدرته مجموعة الأصدقاء في 17 تشرين الأول/أكتوبر، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنجدد دعوتنا إلى أعضاء المجتمع الدولي الذين يتحلون بروح المسؤولية، لا سيما من قد يكون لهم تأثير على الأطراف، وكذلك أعضاء مجلس الأمن، للاضطلاع بواجبهم في صون السلام والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وحث إسرائيل على الاستجابة لنداءات الأمين العام والسير على طريق احترام القانون الدولي، بما يكفل الامتثال الكامل للمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق واتفاقيات جنيف، بما في ذلك بروتوكولاتها الإضافية، والأحكام الأخرى ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتقيد بها. وندعو إسرائيل إلى الوقف الفوري لعدوانها العسكري المستمر وحصارها اللاإنساني لقطاع غزة من أجل منع وقوع كارثة أكبر، فضلا عن الانهيار التام للبنية التحتية الحيوية.

ومن شأن ذلك أن يؤدي حتما إلى المزيد من الضحايا المدنيين، وانتشار الجوع والمرض والفقر، بل وزيادة المعاناة الإنسانية واليأس، مما يعمق الأزمة الإنسانية المتردية أصلا في غزة. وندعو إسرائيل إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها على

أرض الواقع بسرعة ودون عوائق وتوزيعها، بما في ذلك الإمدادات الحيوية المنقذة للحياة مثل الوقود والغذاء والدواء والمياه. وندعوها إلى السماح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بالعمل بأمان وفعالية ودون عوائق، إلى جانب الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى في الميدان، ووقف الهجمات على موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال العمل الإنساني والطبي. وأخيرا، ندعو إسرائيل إلى أن تلغي فورا الأمر الصادر للسكان المدنيين بإخلاء جميع المناطق في شمال غزة، فضلا عن أي إجراء آخر يهدف إلى الترحيل القسري أو التهجير الجماعي للسكان المدنيين في غزة.

وتأسف مجموعتنا من الأصدقاء لمنع مجلس الأمن من ممارسة واجباته في ما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، على الرغم من النداءات الجماعية المتكررة من جانب مجموعة الدول العربية والمجتمع الدولي بصفة عامة، التي تهيب بالمجلس المطالبة بوقف شامل لإطلاق النار وحماية المدنيين والإنصاف والعدالة في استجابته لهذا الوضع الخطير. ومع ذلك، فإننا نثق بأن الجمعية العامة ستفي بشكل لا لبس فيه بمسؤولياتها بموجب الميثاق، بما في ذلك اتخاذ تدابير ذات صلة بهدف معالجة الحالة الراهنة، لا سيما فيما يتعلق بضمان حماية جميع المدنيين واحترام الالتزامات القانونية الأخرى، بما فيها تلك الالتزامات القائمة على القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، نريد أن نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار A/ES-10/L.25، الذي قدمه وفد الأردن بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية، ونحث جميع أعضاء المجتمع الدولي الذين يتحلون بالمسؤولية على تأييد نصه بحزم.

نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لندعو مرة أخرى إلى إطلاق سراح جميع المدنيين، فضلا عن السجناء والمحتجزين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وإلى اتخاذ تدابير عاجلة لضمان سلامة جميع المدنيين ورفاههم، وتوفير الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك على أساس التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره لعام 2018 إلى الجمعية العامة (A/73/346)، وأحكام قرار مجلس الأمن 904 (1994).

وفي هذا السياق، نعرب أيضا عن قلقنا البالغ إزاء تصاعد العنف والهجمات ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ونطالب بوقف العنف المنهجي وانتهاكات حقوق الإنسان والاستفزازات والتحريض، وكذلك جميع الأنشطة الاستيطانية وإجراءات الضم، وجميع الانتهاكات الأخرى للوضع التاريخي وغير القانوني الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. ويجب وضع حد لتلك الانتهاكات الجسيمة، وفي هذه المرحلة لا يمكننا المغالاة في التأكيد على أهمية إيلاء الأولوية لمنع أي زعزعة خطيرة أخرى لاستقرار الوضع، بما في ذلك في إطار الجهود الرامية إلى منع امتداد التداعيات إلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

واتساقا مع مواقفنا المبدئية والتاريخية، نؤكد مجددا التزامنا الراسخ بقضية فلسطين – وهي عضو زميل في مجموعة الأصدقاء – في كفاحها العادل والمشروع لنيل حقوقها غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقوق تقرير المصير والحرية وعودة اللاجئين الفلسطينيين والعدالة. وفي هذا السياق، نشدد، أكثر من أي وقت مضى، على أهمية إيجاد أفق سياسي موثوق به لتحقيق حل عادل ودائم لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، بما يتفق تماما مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة. ونشدد على الحاجة الملحة إلى النهوض بجهودنا في هذا الصدد التي ترمي إلى تحقيق توافق دولي ساحق بشأن حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. ونشدد على أنه لن يتسنى التوصل إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلا بالوسائل السلمية. ولذلك، ندعو إلى بذل جهود عاجلة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذا النزاع المأساوي الذي طال أمده، وضمان المساءلة وتعزيز الجهود المجدية الرامية للتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل، ودعم تلك الجهود.

ختاما، نؤكد من جديد التزامنا الكامل بالحفاظ على سلطة ميثاق الأمم المتحدة وصلاحيته وتعزيزهما والدفاع عنهما، فالميثاق معاهدة تاريخية تجسد عملا نابعا من إيمان حقيقي بالإنسانية في أسمى صورها، ورغم تعرضه للهجوم باستمرار، فهو ما زال يبقينا جميعا على العهد الذي قطعناه لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وضمان

احترام كرامة البشر وقدرهم، في جملة أمور. فلنعمل بشكل جماعي ومسؤول دون توانٍ للنهوض بواجباتنا الرسمية بموجب الميثاق.

السيد والاس (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): الهجمات التي شنتها حماس على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر كانت بغيضة. تلك أعمال إرهابية يجب ألا نغض الطرف عنها أبدا. فمواطنون إسرائيليون عاديون – رجالا ونساء وأطفالا – قُتلوا أو جُرحوا أو اختطفوا أو اعتُدِي عليهم. واحتجز أكثر من 200 شخص كرهائن، من بينهم مواطنون من دول وجنسيات أخرى. وهذا أمر غير مقبول. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، والكف عن استخدام هذه الأساليب الإرهابية.

وتلاحظ الجماعة الكاريبية أن رد إسرائيل على الهجمات كان مدمرا للفلسطينيين العاديين في غزة. لقد أزهقت أرواح أكثر من 600 4 شخص، وأصيب أكثر من 000 14 آخرين، ونزح حوالي 1,4 مليون شخص. والحالة الإنسانية في غزة تتفاقم يوما بعد يوم، وتتضرر النساء والأطفال بشكل غير متناسب. وهذا المستوى غير المقبول من المعاناة الإنسانية لا يمكن أن يستمر بلا هوادة. ولذلك، تضم الجماعة الكاريبية صوتها إلى الأصوات المطالبة بالوقف الفوري للأعمال العدائية من جانب الأطراف كافة وفتح ممرات إنسانية لتيسير الوصول دون عوائق إلى الأغذية والإمدادات الطبية والوقود والمياه وغيرها من المنتجات والخدمات الإنسانية التي تمس حاجة السكان المدنيين إليها.

ونثني على الأمين العام لجهوده الدؤوبة في تنسيق إيصال المساعدات الإنسانية والإمدادات إلى المتضررين. ونشيد أيضا بعمل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المنتسبين إليها الذين يعملون بلا كلل لتقديم الدعم لهم. ونقدر الدور الذي يقوم به أعضاء الأمم المتحدة ممن يشاركون بفعالية في توزيع الموارد وتيسير الوصول إلى المرافق بهدف تخفيف معاناة السكان المدنيين.

وتعرب الجماعة الكاريبية عن خالص تعازيها لأسر الإسرائيليين والفلسطينيين الذين فقدوا أحباء لهم. ونعرب عن مواساتنا أيضا لأسر موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا. كما تعرب الجماعة الكاريبية عن تعاطفها مع المصابين خلال هذا النزاع المأساوي وتصلي من أجل شفائهم العاجل.

وتعرب الجماعة الكاريبية عن قلقها من أن هذا النزاع، إن لم يوضع له حد فورا، قد يتصاعد إلى صراع إقليمي أوسع نطاقا، بما يترتب على ذلك من تداعيات كبيرة لا على استقرار المنطقة ورفاهها فحسب، بل على استقرار ورفاه المجتمع الدولي الأوسع، إضافة إلى ما قد ينجم عن ذلك من آثار مدمرة، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة الضعيفة مثل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، التي تواجه تحديات متعددة الأوجه بالفعل.

ولذلك، تدعو الجماعة الكاريبية جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ كل الخطوات اللازمة لإعادة فتح مسار يفضي إلى السلام والاستقرار من خلال الحوار والدبلوماسية ونبذ أي منهجية تنطوي على العنف أو الحرب أو الترويع. إن الناس العاديين في المنطقة – الأمهات والآباء، والأبناء والبنات، والأخوات والإخوة – يستحقون جميعا أن يعيشوا في سلام ووئام في مأمن من التهديدات الخبيثة والخوف المستمر من العنف والإرهاب. فلنعترف بشكل نهائي بالعبثية المطلقة للحرب والعنف والترويع، ونسلم بأن الحوار والدبلوماسية هما المسار العملي الوحيد نحو تحقيق السلام الدائم.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على استمرار تأييد الجماعة الكاريبية لقرار مجلس الأمن 242 (1967) والجهود الجارية للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين، وهو السبيل الأمثل لتحقيق السلام والأمن والهدوء على نحو شامل بين إسرائيل وفلسطين. وتحث الجماعة الكاريبية على تعجيل تلك الجهود وصولا إلى حل عاجل وسلمي ودائم للنزاع.

السيد الربخي (عمان): أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت وبلدي، سلطنة عمان.

نجتمع اليوم في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، للأسف في ضوء عجز مجلس الأمن عن اتخاذ أي موقف موحد على مدى أيام إزاء

ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى وجه التحديد في قطاع غزة، وما تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي من عدوان بحق السكان الأبرياء الآمنين، والذي هو مبعث قلق لنا جميعا، ويستحق الإدانة من جانب المجتمع الدولي، حصار وتجويع وعقوبات جماعية وقطع لإمدادات المياه والكهرباء ومنع لوصول أبسط متطلبات المعيشة. ودول مجلس التعاون تدين أعمال العنف في قطاع غزة، وتدعو المجتمع الدولي إلى الوقوف بحزم ضدها، كونها تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتضرب عرض الحائط بالمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تلزم إسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال بحماية المدنيين وقت الحرب.

تشير الأمم المتحدة إلى استشهاد أكثر من 500 6 مواطن فلسطيني في قطاع غزة حتى الآن، بينهم 300 2 طفل و 200 1 امرأة، وعدد من الموظفين الدوليين العاملين في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ناهيك عن أعداد الجرحى والمصابين إصابات بالغة وعددهم يربو على 000 17.

ما يحدث اليوم في قطاع غزة لا يمكن القبول به، لكن ذلك لن يثني الشعب الفلسطيني عن المطالبة بحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. لقد قرر الشعب الفلسطيني، كبقية الشعوب التي عانت من الاحتلال، إنهاء الاحتلال.

إن الحقيقة واضحة لنا جميعا لن يغيرها شيء، ففلسطين من وجهة نظر المجتمع الدولي – حتى بقرارات مجلس الأمن – أراضٍ محتلة، ومن هنا نعبر عن استغرابنا واستهجاننا لمن يصفون الاحتلال بأنه دفاع عن النفس، فالدفاع عن النفس لا يكون في أراض محتلة ومغتصبة.

تؤكد دول مجلس التعاون على ما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة بأن ما يحدث اليوم في قطاع غزة لم يأت من فراغ، فالشعب الفلسطيني تعرض لاحتلال خانق على مدى 56 عاما شهد خلالها أرضه تأكلها المستوطنات غير المشروعة. ومن هنا، لن يرضى الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب المحبة للسلام باحتلال أراضي الغير بالقوة. ولن يرضى الشعب الفلسطيني بخيار لا يقوم على إنهاء الاحتلال وتصفية الاستعمار، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف كبقية شعوب العالم.

وأود أن أؤكد هنا على ثقة دول مجلس التعاون الكاملة في الأمين العام للأمم المتحدة، ودعمها لما يقوم به من جهود لترسيخ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والدعوة إلى الأمن والاستقرار، معبرين له عن تعازينا في موظفي الأمم المتحدة، الذين وقعوا ضحايا لهذه الحرب الدائرة في قطاع غزة.

نحن، في دول مجلس التعاون، مع القانون الدولي، ومع القانون الدولي الإنساني، ومع قرارات الشرعية الدولية ممثلة في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية. كما أن دولنا من الداعمين لمبادرة السلام العربية، سلام عادل وشامل يؤسس لمرحلة جديدة من التعايش السلمي والأمن المشترك لسائر الشعوب في منطقة الشرق الأوسط. سلام ينهي عقودا من القتل والعنف والاضطهاد والانتهاكات الممنهجة.

وتأسيسا على ما تقدم، تناشد دول مجلس التعاون جميع الدول الأعضاء أن تصوت لصالح مشروع القرار A/ES-10/L.25، المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية، والعمل على الوقف الفوري لإطلاق النار، وضمان الإيصال العاجل للمساعدات الإنسانية إلى غزة، بما في ذلك الطعام والماء والوقود والدواء دون عراقيل، وإنهاء الحصار الإسرائيلي على غزة، واستئناف إمدادات الكهرباء والمياه، والامتناع عن أي خطط للتهجير القسري للسكان المدنيين.

السيدة آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، نشكركم على استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. وننضم إلى البيانات المقدمة باسم المجموعة العربية، ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ندرك جميعا أن استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة يأتي في توقيت وسياق هامين، فالأوضاع الإنسانية المتفاقمة في قطاع

غزة نتيجة للهجمات الإسرائيلية التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء أصبحت كارثية وتنذر بانزلاق خطير يهدد أمن المنطقة والعالم.

وفي هذا السياق، تعرب دولة قطر عن أسفها العميق لفشل مجلس الأمن في القيام بمسؤولياته وفقا للميثاق، حيث إن المجلس فشل في تبني أي مخرج لإقرار وقف فوري لإطلاق النار، ناهيك عن تبني قرار ملزم إزاء الوضع الإنساني المتفاقم في قطاع غزة. لذلك، من المهم اليوم أن تقوم الجمعية العامة بمسؤولياتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، استنادا إلى الميثاق ووفقا لقرارها 377 (د-5) المعنون "متحدون من أجل السلام".

تجدد دولة قطر دعوتها جميع الأطراف إلى خفض التصعيد وصولا إلى الوقف التام لإطلاق النار، والإفراج الفوري عن جميع الأسرى، خاصة المدنيين، وضمان وصول المساعدات العاجلة إلى قطاع غزة، وفتح ممرات آمنة تسمح بإدخال المساعدات الإنسانية. وتؤكد دولة قطر مجددا إدانتها لكافة أشكال استهداف المدنيين، خاصة النساء والأطفال، ورفضها القاطع للحصار الشامل الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة، والذي يحرم 2.3 مليون إنسان نصفهم من الأطفال من احتياجاتهم الأساسية، بما فيها الماء والغذاء والدواء والكهرباء. هذا في الوقت الذي أسفر القصف الإسرائيلي عما يزيد على 000 7 من الضحايا من سكان غزة، بمن فيهم أكثر من 700 1 من النساء وأكثر من 000 3 من الأطفال. وتؤكد دولة قطر مجددا رفضها القاطع لسياسة العقاب الجماعي، ومحاولات التهجير القسري للشعب الفلسطيني الشقيق من قطاع غزة، وإجبار المدنيين على النزوح أو اللجوء إلى الدول المجاورة، مما يعد انتهاكا صارخا للقوانين الدولية.

وإزاء هذا الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة، وبجانب الجهود الإنسانية والدبلوماسية المكثفة، وجهود الوساطة المحمودة لدولة قطر حيال الوضع في القطاع، تعتز دولة قطر بالمشاركة في تبني وتقديم مشروع القرار A/ES-10/L.25 المقدم من قبل المجموعة العربية، المعنون "حماية السكان المدنيين الفلسطينيين". إن محتوى مشروع القرار العربي يمثل الحد الأدنى من الالتزامات التي يجب على الدول الأعضاء القيام بها في مثل هذه الظروف للتصدي للتداعيات الخطيرة للوضع في قطاع غزة، كما أنه يسد فراغا مهما فيما يتعلق بالوضع في القطاع حيث فشل مجلس الأمن في ملئه من خلال الاضطلاع بمسئولياته القانونية والأخلاقية.

من المهم أن تقدم الجمعية العامة من خلال مشروع القرار هذا إطارا قانونيا يوفر المرجعية اللازمة للاستجابة الدولية للوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة. ويجب أن يعكس دعم مشروع القرار اليوم إجماعا ووحدة المجتمع الدولي إزاء عدالة القضية الفلسطينية، وعلينا ومن خلال دعمنا الواسع لمشروع القرار توجيه رسالة أمل للشعب الفلسطيني الشقيق مفادها أن الجمعية العامة موحدة من أجل إعادة الاعتبار للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونجدد التأكيد على أن الضمان الوحيد لتحقيق السلام المستدام في المنطقة هو الوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفقا للمبادرة العربية وحل الدولتين، الذي يضمن إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف.

وختاما، تواصل دولة قطر الإسهام في الجهود الدبلوماسية الجارية لإيجاد مخرج يحقن دماء أشقائنا الفلسطينيين ويضمن حلا سياسيا مستداما، وفقا للمرجعيات المعروفة، ويجنب المنطقة الانزلاق في أتون الفوضى والعنف.

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، أتقدم لكم بالشكر للدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة لبحث الأوضاع المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة بعد تعثر مختلف الجهود المتكررة الرامية إلى إصدار قرار من مجلس الأمن بشأنها، ولأسباب لا تخفى على أحد.

ما أيسر أن نُدلي ببيان نمطي متضمنا التحذير من المخاطر الجسيمة للنزاع الدائر، نشجب فيه العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة، ونستعرض وحشية هذا العدوان وانتهاكه لكافة القوانين الدولية

والقيم الإنسانية، ونكرر الدعوة إلى حماية الشعب الفلسطيني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إليه.

ما أصعب أن نضطر إلى تكرار كل ما تقدم، أمام كافة المحافل التي ناقشت الأزمة، وفي مقدمتها قمة القاهرة للسلام، التي استضاف خلالها السيد رئيس الجمهورية الكثير من قادة العالم، في محاولة للخروج من هذه الأزمة، وبعدها في النقاش المفتوح في مجلس الأمن حول الشرق الأوسط (انظر S/PV.9451)، المعقود قبل يومين، وثنائيا مع كافة الأطراف الدولية المؤثرة التي تواصلت مع مصر. ورغم اقتناعنا أن الحق بيّن وجلي ولا يحتاج إلى شرح متكرر أو استفاضة لو استخدمنا جميعا مكيالا واحدا لا مكيالين، هو مكيال واحد نعرفه جميعا: لا لاستهداف المدنيين، لا للإرهاب، لا لخرق القانون الدولي الإنساني، لا لقصف المستشفيات والمراكز الطبية، لا لقتل الأطفال، ولا للحصار وقطع الاحتياجات الضرورية للحياة عن البشر، ولا للتهجير القسري وتصفية حقوق البشر، لا للإبادة الجماعية، كل البشر متساوون.

لقد اخترنا الخيار الأصعب، وهو تكريس جهدنا وعملنا للخروج بموقف واضح من الجمعية العامة بشأن ما تشهده الأراضي الفلسطينية من انتهاكات وجرائم، حتى لا نكون شيطانا أخرس سكت عن الحق، بحسب المثل العربي البليغ، في وقت تتعامى فيه العديد من الأصوات عن قول الحق للأسف الشديد. لم يعد الصمت خيارا، فقد طفح الكيل على ما يجري لأهل فلسطين. الموقف المطلوب واضح ومباشر، ولا يتجاوز التأكيد على أبسط القيم الإنسانية، وأبسط مبادئ القانون الدولي، وأبسط الأعراف السياسية والدبلوماسية في حالات النزاع المسلح. ولذا، نؤكد على النقاط التالية.

أولا، من البديهي عند تفجر التوتر وجولات التصعيد والنزاع أن تعمل منظومة الأمم المتحدة على وقف إطلاق النار، ذلك ليس بانحياز لطرف، أو دعما للإرهاب، بل هو لحقن الدماء البريئة والحيلولة دون المزيد من التصعيد، والتأكيد على قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدورها في صون أبسط حق في ميثاق حقوق الإنسان، ألا وهو الحق في الحياة. هذا الحق الذي نسيه المتشدقون بحقوق الإنسان، الذين باتوا مع التبريرات التي سمعناها لاستمرار هذه الحرب متواطئين مباشرة في التجاوزات التي نشهدها. وقف إطلاق النار، هل هذا بصعب؟

ثانيا، إن سياسات الحصار والتجويع والحرمان من الاحتياجات الأساسية غذاءً ودواءً، بما في ذلك الماء.. الماء أيها السادة الحضور، لا مكان لها في القرن الحادي والعشرين. فهي تذكرنا بممارسات القرون الوسطى. ومن ثم، يتعين أن تصدر الجمعية العامة رسالة واضحة لا لبس فيها، بضرورة نفاذ هذه الضروريات إلى قطاع غزة دون قيد أو شرط، إذ إن الحرمان من المساعدات الإنسانية تحت هذه الظروف ما هو إلا حكم بالموت على أهل غزة. مساعدات إنسانية بآلية منظمة ومحكمة تشرف عليها الأمم المتحدة، هل ذلك بصعب؟

ثالثا، إن أي محاولة لتهجير الشعب الفلسطيني داخل أراضيه أو إلى دول الجوار لثالث مرة في تاريخه بدعوى حمايته أو بأي دعاوى أخرى يتعين مجابهتها بالحزم كل الحزم، والتأكيد على رفضنا القاطع لها.

ولا يسعنا هنا إلا أن نشير إلى ما تناوله بعض الساسة، هنا، في نفس القاعة، في دورة استثنائية طارئة مماثلة، متباكين على حقوق ستضيع، بينما نلمس منهم تفهما، بل تماشيا مع التهجير القسري للفلسطينيين إلى دول المنطقة. ولم لا؟ فقد اعتادوا تجاهل هذا الشعب العظيم، والتغاضي عن قضيته لعقود، والاستهتار بحقوقه وحقوق شعوب المنطقة، حتى وصلنا إلى الحضيض. لا للتهجير القسري، هل ذلك بصعب؟

رابعا، لقد ألحت القيادة الفلسطينية مرارا وتكرارا على توفير الحماية الدولية لشعبها القابع تحت الاحتلال منذ عقود، خاصة في ظل تكرار تجاوزات ميليشيات المستوطنين الإسرائيليين المسلحين. ولكن لا حياة لمن تنادي. ولا يسعنا هنا وأمامكم جميعا إلا أن نطالب بضرورة تفعيل هذه الحماية، عسى أن يستيقظ ضمير من يتباكون على حقوق الإنسان – كل إنسان – إلا حقوق الإنسان الفلسطيني، يتجاهلونها ويديرون ظهورهم لها.

وعلى عكس ما يدعيه مؤيدو قتل النساء والأطفال وضرب الحصار وفرض التهجير وغيرهم من أنصار الحرب من أن الهدف من

ذلك مكافحة الإرهاب واجتثاثه، فالواقع أن الفشل في اتخاذ إجراءات ناجعة وفورية لوقف هذه الحرب سيؤدي لا محالة إلى إذكاء نار الإرهاب، والدفع بأجيال يافعة بأكملها في أحضان الفكر المتطرف.

والحقيقة أن عدم وقف هذه الحرب الآن وقبل فوات الأوان من شأنه جر المنطقة إلى حرب إقليمية مدمرة، تتأثر بها مصالح الدول التي تتلكأ في المطالبة بوقفها أكثر من مصالح غيرها. والحقيقة أيضا أن عدم الانطلاق من أتون هذه الأزمة بتصور واضح لإحياء عملية سلام جادة تعالج جذور الأزمة الحالية وتفضي إلى حل الدولتين، سيكون خطأ جسيما ومزمنا، تحاسبنا عليه الأجيال المقبلة على تقصيرنا وعلى قصر نظرنا.

إن مصر، الدولة الرائدة في إرساء السلام في الشرق الأوسط، ستستمر في جهودها الحثيثة لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية، والتوسط لإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين والأسرى، والعمل على تهيئة المجال لاستئناف وإحياء العملية السلمية، التي تعد السبيل الوحيد لإرساء السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

لكل ما تقدم، أدعوكم إلى دعم مشروع القرار قيد النظر في اجتماعنا اليوم والتصويت لصالحه، إعمالا لمبدأ العدالة والكيل بمكيال ومعيار واحد دافعه وقف القتل وحفظ السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين، على أمل أن يمثل موقفكم هذا نواة لتحقيق واستعادة السلام في الشرق الأوسط.

السادة الحضور، أوقفوا هذا العبث. أوقفوا هذه الحرب فورا. ساندوا الحق. صوتوا لصالح مشروع القرار. انقذوا السلام. هل ذلك بصعب؟

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب نيوزيلندا بعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة. ونأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من القيام بواجباته في العمل نائبا عن جميع الدول الأعضاء. ولذلك، يتعين علينا جميعا، كأعضاء في الجمعية العامة، أن نمارس مسؤوليتنا السياسية الجماعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة لمعالجة المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين.

وبينما تنعقد هذه الجلسة الآن، تتصاعد حدة النزاع في إسرائيل وفلسطين، وتتفاقم الأزمة الإنسانية، ولا تزال أرواح المدنيين تُزهق بلا داع. ومن غير المقبول أن نرى المدنيين، وكثير منهم من الأطفال أو الرضع، ما زالوا يعانون بشكل غير متناسب كضحايا أبرياء لهذا النزاع.

وكما قلت في مجلس الأمن قبل بضعة أيام (انظر S/PV.9451)، تدين نيوزيلندا تماما هجمات حماس الإرهابية على إسرائيل. لقد روّعتنا وحشيتهم واستهداف المدنيين وأخذ الرهائن. تلك الأعمال انتهاكات واضحة للقانون الدولي. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. نحن نؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، في امتثال كامل للقانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالإجراءات المتخذة في غزة. ولكن، في نهاية المطاف، لا يوجد حل عسكري من شأنه أن يحقق سلاما عادلا ودائما للإسرائيليين والفلسطينيين.

إن حماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية هي الأولوية الأكثر إلحاحا. ونيوزيلندا تؤيد النداءات من أجل هُدَنة وممرات إنسانية للتمكين من تقديم المساعدات وتوفير الحماية دون عوائق وبصورة مستدامة، تمشيا مع المبادئ الإنسانية، لمن هم في أمس الحاجة إليها.

ونشيد بشجاعة العاملين في المجال الإنساني، الذين يعملون بلا كلل في ظروف بالغة الصعوبة لتقديم المساعدة اللازمة. ونشعر بحزن عميق لأن كثيرين منهم قتلوا أثناء أداء واجبهم منذ الأحداث المروعة في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

أثناء فترة العضوية الأخيرة لنيوزيلندا في مجلس الأمن، في عامي 2015 و 2016، دافعنا عن القرار 2286 (2016) الذي يطالب بتوفير حماية أكبر لخدمات الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة، بما في ذلك المستشفيات والعاملين في القطاع الطبي. يجب الامتناع تماما عن استخدام المرافق الصحية لأغراض عسكرية أو أن تكون هدفا للهجوم.

ونشعر بقلق عميق لرؤية مئات الآلاف من النازحين داخليا. يجب حماية سلامتهم وأمنهم. وندعو إلى إيجاد مناطق آمنة محددة لا يمكن استهدافها أو استخدامها لأغراض عسكرية.

ونحن نتوقع من إسرائيل وحماس التصرف وفقا للقانون الدولي الإنساني، الذي يفرض التزامات على جميع الأطراف المنخرطة في نزاع مسلح. يجب ألا يعاني الشعب الفلسطيني من جراء الفظائع التي ترتكبها حماس، حتى وإن كانت حماس تستغل هؤلاء المدنيين أنفسهم كدروع بشرية.

كما أن على إسرائيل التزام بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، بتوفير الاحتياجات الأساسية للمدنيين في غزة، بما في ذلك الغذاء والماء والطاقة والمأوى، وتيسير المعونة الإنسانية.

وتحث نيوزيلندا جميع الأطراف، بما في ذلك إسرائيل ومصر، على مواصلة تيسير وصول المساعدات الإنسانية العاجلة إلى المدنيين في غزة. وكما لاحظ وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فإن دخول المزيد من المساعدات والإمدادات إلى غزة يعطي بصيص أمل آخر لملايين الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إلى المعونة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يحتاجون إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير.

ونيوزيلندا، من جانبها، تدعم النداءات الإنسانية للسكان في غزة والضفة الغربية وإسرائيل. ونحن على استعداد لزيادة دعمنا في الأسابيع المقبلة. فهذا ليس الوقت لإبداء المواقف السياسية أو استخدام النزاع للدفع بأي قضية خلاف إحلال السلام والأمن في إسرائيل وغزة والمنطقة ككل. لقد حان الوقت لخفض حدة التصعيد.

وأخيرا، فإن نيوزيلندا ما فتئت ملتزمة بحل الدولتين الذي يتوخى قيام دولة فلسطين المستقلة، تعيش في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل. لا بد من وجود أفق سياسي جديد. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدما.

وبدون ذلك، قد يتوقف الصراع المسلح في نهاية المطاف، ولكن لن يكون هناك منتصرون، ولن نتحرر أبدا من العنف وفقدان الأرواح البريئة ومعاداة السامية وكراهية الإسلام التي اندلعت في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وحول العالم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وكما قال الأمين العام، لا يمكننا أن نَتغافل عن الأساس الواقعي الوحيد للسلام والاستقرار الحقيقيين، ألا وهو حل الدولتين.

السيدة إيت (كمبوديا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب هذه الجلسة باسم بلد – كمبوديا – استهلكته منذ وقت غير بعيد عقود من الحروب وميادين القتل، حيث نيران الكراهية والانتقام والتطرف التي كانت تغذي أبغض الجرائم ضد الإنسانية تلتهم من كان يطلق عليهم المضطهَدين والطغاة.

يشعر وفدي بالأسى لفقدان ذلك العدد الكبير من أرواح الأبرياء، بما في ذلك كمبودي واحد، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر وحتى الآن، بل وقبل ذلك أيضا، في كل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل. إن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مسألة معقدة وحساسة للغاية. ولذلك، تود كمبوديا أن تتخذ//تقرر موقفها المبدئي الخاص في هذا الشأن عوضا عن تأييد بيان أُدلي به باسم أي مجموعة.

تدين كمبوديا جميع أعمال الإرهاب والعنف التي ترتكب بحق المدنيين الأبرياء، بغض النظر عن عرقهم أو ثقافتهم أو دينهم. ونشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف واستمرار المعاناة وفقدان أرواح الأبرياء – من النساء والأطفال والرضع والمسنين – على أراضي النزاع الحالي.

الكراهية والانتقام يغذيان دورة أخرى من الكراهية والانتقام. فالحرب لا يمكنها أن تنهي حربا وتحقق السلام الدائم والتعايش في وئام. ويشعر وفدي بما يشعر به الجميع من لهيب الغضب والألم والعذاب، ولا يسعنا إلا المناشدة والأمل في أن تسود روح الاعتدال. لقد بات من الأهمية بمكان الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي لتمكين شعبي إسرائيل وفلسطين من التعايش جنبا إلى جنب في وئام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيريس (سري لانكا).

أود أن أعيد التأكيد على ثلاث نقاط كنت قد أثرتها خلال المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا (انظر S/PV.9451).

أولا، من المؤسف أن نرى تلك الأعداد المتزايدة من الضحايا المدنيين ومعاناتهم. ووفدي يحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى

درجات ضبط النفس، والتقيد بالقانون الدولي الإنساني، والانخراط بشكل بناء في حوار من أجل تهدئة الحالة المتردية وتحقيق وقف لإطلاق النار أو توقف إنساني. وهذا ليس بالأمر السهل، ولكن يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتجنب اتساع نطاق الحرب والمراعاة التامة لشواغل الجميع وتطلعاتهم المشروعة على قدم المساواة من أجل إنهاء دورة العنف.

ثانيا، يجب حماية أرواح المدنيين وسلامتهم من الضرر أثناء النزاع. ويحث وفدي على إطلاق سراح جميع المدنيين المحتجزين كرهائن. وندعو جميع الأطراف إلى عدم استهداف المدنيين أو البنية التحتية المدنية، والسماح بالوصول الإنساني دون عوائق لإيصال المساعدات الأساسية مثل الغذاء والماء والدواء إلى المحتاجين، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

ثالثا، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يتحد بروح من التضامن والإخلاص الحقيقيين من أجل تعزيز حوار ومفاوضات هادفة تفضي إلى تحقيق سلام عادل ودائم.

من فضلكم، كفوا عن توجيه أصابع الاتهام. أرجوكم، أعطوا السلام فرصة. أرجوكم، اسمحوا لمحبة الإنسانية أن تعم جميع الناس على وجه الأرض، بغض النظر عن عرقهم أو دينهم. أرجوكم أن تمكنوا قوى الاعتدال من أجل السماح لشعبي إسرائيل وفلسطين بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن ووئام دائما.

ومرة أخرى، يشيد وفدي بتفاني موظفي الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية وتضحياتهم، حيث يواجهون بشجاعة مخاطر وخطورة هائلة لإغاثة المدنيين الأبرياء.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): استهل بياني اليوم بالإعراب عن خالص تعازي ليختنشتاين لجميع المتضررين من العنف في إسرائيل وفلسطين، على حد سواء، منذ الهجوم الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي ظل التصعيد المستمر في الميدان، يساورنا القلق لأن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن رغم الجهود المتضافرة المبذولة. ولمن يشعرون بالحزن والمعاناة في إسرائيل وفلسطين اليوم، ولكن أيضا لشعبنا في الوطن، أقول إن صمته غير مفهوم. إننا نرحب بريادة الأمين العام غوتيريش وانخراطه الشخصي من أجل حماية المدنيين. ولكن يجب ألا تسكت الأجهزة السياسية لمنظمتنا عندما يقع المدنيون ضحايا على نطاق واسع ويبقون في وضع بالغ الخطورة في غزة. ولذلك، نرحب بفرصة الاجتماع في شكل دورة استثنائية طارئة اليوم، بما في ذلك النظر في التقرير الخاص الذي أحيل من المجلس في أعقاب استخدام حق النقض في الأسبوع الماضي، وكذلك التقرير الذي نفهم أنه سيحال نتيجة استخدام حق النقض الثنائي بعد ذلك. ونشجع الرئيس، حسبما فعل من قبل في الجلسات التي عقدت جراء استخدام حق النقض، على إعداد موجز لهذه الجلسة لتقديمه إلى مجلس الأمن.

تدين ليختنشتاين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية الشنيعة التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات على إسرائيل والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي والتعذيب والاختطاف وأخذ الرهائن والتهديد بقتل الرهائن. ونضم صوتنا إلى الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، ونعرب عن امتناننا لأولئك الذين أسهموا في إطلاق سراح الدفعة الأولى من الرهائن. إن إطلاق الصواريخ من غزة على أهداف مدنية والاستهداف المتعمد للمدنيين يشكلان انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، ترقى إلى جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية. وتأسف ليختنشتاين للخسائر الفادحة في الأرواح. ونؤكد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وحماية سكانها، وفقا للقانون الدولي.

ونشدد أيضا على ضرورة الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني في هذه الأزمة الهائلة من أجل حماية المدنيين، ولا سيما مبدأي التمييز والتناسب. وأي رد جماعي على الجرائم الفظيعة التي ترتكبها حماس يجب أن يضع حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني في صميمه. إن العدد المقلق من الضحايا المدنيين في غزة، وكثير منهم من الأطفال، أمر غير مقبول.

إن التحقيقات الجارية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في دولة فلسطين يجب أن تكون جزءا هاما من مناقشتنا. فحيثما يُنتهك القانون الدولي الإنساني على نطاق واسع، تكون المساءلة ضرورية.

منذ ما يقرب من عقد من الزمان، ينعقد الاختصاص للمحكمة على الجرائم الدولية المرتكبة على أرض دولة فلسطين، وكذلك الجرائم التي ارتكبها فلسطينيون. ويكتسب هذا التحقيق شعورا متزايدا بالإلحاح منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، لا سيما في ضوء الحاجة إلى التوضيح فيما يتعلق ببعض أكثر الحوادث إثارة للقلق، مثل تفجير المستشفى الأهلي، الذي أسفر عن خسائر فادحة في الأرواح لم يتم حصر عددها بدقة بعد. ونتوقع إجراءات ملموسة وإعلانات من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد بلغ شعبا إسرائيل وفلسطين هذه النقطة بدورة من الانتقام والثأر عسكريا. ويدفع المدنيون الثمن ضررا ومعاناة وفقدانا بسبب السياسات الفاشلة لمن يتولون السلطة ويملكون السيطرة الفعلية. وبلغت معاناتهم مستويات غير مسبوقة في الأسابيع الماضية، ويجب وقف ذلك في أقرب وقت ممكن. والحل الدبلوماسي سيكون السبيل الوحيد لتحقيق ذلك الهدف. ويجب أن نبدأ بتلبية الاحتياجات الإنسانية الآنية للفلسطينيين والعمل من أجل الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن. ونؤيد النداءات الداعية إلى هُدَن إنسانية تتيح وصول المساعدات الإنسانية على نحو كامل وآمن ودون عوائق. وبالأمس قررت حكومة ليختنشتاين تقديم مبلغ 100 000 فرنك سويسري للجنة الدولية للصليب الأحمر لدعم أنشطتها لحماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية.

وردا على أهوال الحرب العالمية الثانية، تضمن ميثاق الأمم المتحدة من ضمن مقاصده:

”إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام“.

وتؤكد ليختنشتاين مجددا حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو السبيل الوحيد لضمان حقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته – رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. ونحن نلتزم مرة أخرى بالسلام الذي يسترشد بمقاصد المنظمة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع في لحظة محفوفة بالمخاطر، لحظة محفوفة بالمخاطر بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين بالدرجة الأولى، ولكن أيضا بالنسبة للمنطقة والعالم. إن ما يتكشف أمام أعيننا من موت ودمار ويأس كفيل بأن يجعل المرء يفقد الثقة في البشرية.

كيف يمكن لحماس تنفيذ تلك الأعمال الإرهابية الهمجية؟ كيف يمكن لحماس إطلاق النار على المدنيين، وحرق الأسر أحياء، وإعدام الأطفال، وتفعل ذلك بغبطة؟ كيف يمكن لحماس أن تأخذ أكثر من 200 شخص كرهائن – مدنيون أبرياء، من بينهم طفل يبلغ من العمر 9 أشهر وشقيقه البالغ من العمر 4 سنوات؟ كيف يمكن أن تبرر حماس احتجاز مواطن أمريكي – هيرش غولدبرغ بولين – عمره 23 عاما، الذي التقيت بوالديه هذا الأسبوع؟

الجواب هو: لا يمكنهم ذلك. ما من مبرر للإرهاب، لا مبرر على الإطلاق. كلنا يعرف ذلك. ويجب أن ندين أعمال حماس الإرهابية. أهداف حماس تنم عن عقلية منغلقة ومقيتة. إنهم عازمون على تدمير إسرائيل وقتل اليهود. لنكن واضحين، حماس لم تأبه أبدا لاحتياجات أو مخاوف أو سلامة الناس الذين تزعم أنها تمثلهم حقا. حماس لا تحترم سيادة القانون أو حياة البشر. وبالنسبة لهم، فإن المدنيين الفلسطينيين من قبيل المستهلكات. ويعتبرونهم دروعا بشرية. وهذا منتهى الجبن والخسة.

يجب حماية أرواح الفلسطينيين الأبرياء. ويجب حماية أرواح موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والصحفيين. يحزننا فقدان كل روح بريئة في هذه الأزمة، كل روح بريئة. يجب ألا نشيح بأنظارنا بعيدا.

يجب ألا تتبلد مشاعرنا إزاء الآلام والمعاناة التي ألمت بأشخاص مثل وائل الدحدوح، الصحفي الفلسطيني الذي قُتلت زوجته وابنه وابنته

وحفيده في غزة هذا الأسبوع. ينفطر قلبي حزنا على مصاب وائل. ينفطر قلبي حزنا على الجميع، كل المدنيين الأبرياء الذين حوصروا في هذه الأزمة.

لقد أوضحت الولايات المتحدة في الحوارات العامة والخاصة أن إسرائيل وهي تمارس حقها – بل ومسؤوليتها – في الدفاع عن شعبها ضد جماعة إرهابية، يجب أن تفعل ذلك بما يتماشى مع قواعد الحرب. لا توجد مناطق خارج القانون في الحرب. وعلى جميع الجهات الفاعلة أن تحترم القانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء غزة والمنطقة.

وبالشراكة مع الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية الفاعلة، ينخرط الرئيس بايدن والوزير بلينكن في دبلوماسية مباشرة للمساعدة في حماية أرواح جميع المدنيين وضمان تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة. وكما أكدت المنظمات الإنسانية، فإن احتياجات الفلسطينيين في غزة ماسة للغاية. إذ يفتقر الكثير من الأسر إلى الغذاء والمياه النظيفة وغيرها من الضروريات. وتحتاج المستشفيات إلى الوقود لإبقاء المرضى على قيد الحياة. هذه حالة طوارئ إنسانية، ونحن نبذل كل ما في وسعنا لإنقاذ الأرواح.

والولايات المتحدة هي أكبر مانح منفرد للشعب الفلسطيني، حيث قدمت أكثر من بليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى منذ عام 2021. وفي الأسبوع الماضي، أعلن الرئيس بايدن عن تقديم مساعدات إنسانية إضافية للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية بقيمة 100 مليون دولار.

وأثناء وجوده في المنطقة، توصل الرئيس بايدن أيضا إلى اتفاق مع إسرائيل ومصر والأمم المتحدة يتيح بدء وصول المعونة إلى غزة. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. هناك حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير، وعلى وجه السرعة.

وما زلنا نحث إسرائيل ومصر وجميع الشركاء على اتخاذ خطوات ملموسة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، مثلما نواصل حث وتشجيع جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي لديها أكبر قدرة على العطاء، على مساعدتنا في تلبية نداء الأمم المتحدة من أجل الحالة الإنسانية في غزة.

الوقت عامل جوهري، وأرواح الناس في خطر. وكما تلاحظ الدول الأعضاء، هناك كلمتان رئيسيتان مفقودتان في مشروع القرار A/ES-10/L.25 المعروض علينا. الأولى هي حماس. ومن المشين أن مشروع القرار هذا لا يشير إلى مرتكبي الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أي حماس. إنه أمر مشين.

وثمة كلمة رئيسية أخرى مفقودة في مشروع القرار هذا هي الرهائن. لا يشير مشروع القرار هذا إطلاقا إلى أناس أبرياء، بمن فيهم مواطنو كثير من الدول الأعضاء الممثلة في هذه القاعة هنا اليوم والتي لها مواطنين تحتجزهم حماس ومجموعات إرهابية أخرى كرهائن.

وهذا الإغفال خبيث النية، ويوفر غطاء وتمكينا لوحشية حماس. ولا ينبغي لأي دولة عضو، أي دولة عضو، أن تسمح بذلك. ولا ينبغي للدول الأعضاء أن تدع ذلك يستمر.

ولذلك شاركنا في تقديم مشروع التعديل A/ES-10/L.26، الذي قدمته كندا، والذي يصحح الإغفالات السافرة تلك. إن مشروع التعديل واضح ومباشر، ولا مجال للاعتراض عليه. وهو يدعونا إلى إدانة الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس ابتداء من 7 تشرين الأول/أكتوبر، ويدعو إلى الإفراج عن الرهائن فورا وبلا قيد أو شرط. الأمر بهذه البساطة. وهذا بالكاد الحد الأدنى الذي نأمل أن نراه في مشروع القرار هذا. ونحث جميع الدول الأعضاء على التصويت مؤيدة لمشروع التعديل. ويجب أن توجه الجمعية العامة رسالة واضحة إلى العالم مفادها أننا نقف ضد جميع أعمال الإرهاب وأننا نقف إلى جانب كل الرهائن المحتجزين.

ونعتقد أن مجلس الأمن – الهيئة المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين – يجب أن يوجه نفس الرسالة. ولهذا السبب قدمنا هذا الأسبوع مشروع قرار لمجلس الأمن حظي بتأييد أغلبية أعضاء المجلس (مشروع القرار S/2023/792). ولدى صياغة ذلك النص، التمسنا

مدخلات من جميع أعضاء المجلس، بما في ذلك روسيا والصين. وكانت نتيجة مشاوراتنا مشروع قرار متوازن وقوي، أدان، في جملة أمور، الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس، ودعا إلى إطلاق سراح الرهائن فورا وبلا قيد أو شرط، وشدد على الحاجة الملحة إلى معالجة الأزمة الإنسانية في غزة، بما في ذلك من خلال فترات توقف إنسانية، وأوضح أن علينا أن نُبقي الأمل في حل الدولتين حيا.

كان نصا قويا ومتوازنا، كما قلت. ولكن، للأسف، روسيا والصين قررتا استخدام حق النقض ضد مشروع القرار. وفي حين عملت الولايات المتحدة على التوصل إلى توافق آراء حول نص متوازن، تقدمت روسيا بمشروعي قرارين أحاديين بسوء نية من دون أي مشاورات على الإطلاق (مشروعا القرارين S/2023/772 و S/2023/795). القرارات الأحادية، سواء قدمت في مجلس الأمن أو الجمعية العامة، لن تساعد على النهوض بالسلام، خصوصا عندما تتجاهل الحقائق على أرض الواقع. القرارات الأحادية هي مجرد وثائق بلاغية تسعى إلى بث الفرقة بيننا في وقت ينبغي لنا فيه أن نتحد جميعا، وألا نتشبث بخطوط الانقسام التي طال أمدها.

وكما قال الرئيس بايدن بالأمس، لا عودة إلى الوضع السابق الذي كان قائما في 6 تشرين الأول/أكتوبر. يجب ألا نعود إلى الوضع السابق حيث تروع حماس إسرائيل وتستخدم المدنيين الفلسطينيين دروعا بشرية. ويجب ألا نعود إلى وضع سابق حيث يمكن للمستوطنين المتطرفين مهاجمة الفلسطينيين في الضفة الغربية وترويعهم. الوضع الراهن غير مقبول ولا يمكن أن يستمر.

وهذا يعني أنه، بعد تجاوز هذه الأزمة، يجب أن تكون هناك رؤية لما بعد ذلك. ونرى أن تلك الرؤية يجب أن تتمحور حول حل الدولتين. والوصول إلى هذه المرحلة سيتطلب جهودا متضافرة من الجميع – الإسرائيليين والفلسطينيين والشركاء الإقليميين وقادة العالم – كي تضعنا على مسار نحو السلام لإدماج إسرائيل في المنطقة، مع الإصرار على أن تكون تطلعات الشعب الفلسطيني جزءا من مستقبل يحمل مزيدا من الأمل.

ونأسف بشدة لأن مشروع القرار قيد النظر الآن يقوض تلك الرؤية. ولكن رغم أن مشروع القرار هذا معيب للغاية ولا يرقى إلى مستوى هذه اللحظة، ستواصل الولايات المتحدة العمل مع جميع الدول الأعضاء لرسم معالم مستقبل يتمتع فيه الإسرائيليون والفلسطينيون بنفس القدر من الأمن والحرية والعدالة والفرص والكرامة، ومستقبل يدرك فيه الفلسطينيون حقهم المشروع في تقرير المصير وإقامة دولة خاصة بهم.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة في إطار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وأشيد بقيادته والتزامه الشخصي بحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية الحيوية إلى غزة وحل النزاع.

تدين أيرلندا دون تحفظ الأفعال الشنيعة والوحشية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن احتجاز الرهائن عمدا، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، أمر غير معقول. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

وفي وجه هذه الهجمات المروعة، لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، ولكن يجب أن تمتثل للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. ونشدد على سريان القانون الدولي الإنساني على جميع النزاعات المسلحة. وهذا يشمل حظر استهداف المدنيين، وحظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، وحظر العقاب الجماعي، وحظر احتجاز الرهائن واستخدام الدروع البشرية. وتلك التزامات ملزمة لجميع أطراف النزاع المسلح: الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء.

وفي بداية هذا الأسبوع، استمعنا إلى إحاطة مقلقة أخرى من المنسق الخاص فينسلاند بشأن الحالة على أرض الواقع (انظر S/PV.9451). ونشعر بقلق بالغ إزاء تأثير الأحداث الأخيرة على الاستقرار الإقليمي، وندعو جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى التصرف بمسؤولية.

ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة في غزة والأثر الخاص للنزاع على الأطفال. ونجدد دعوتنا لإسرائيل إلى إنهاء الحصار المفروض على غزة والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بصورة مجدية، وخاصة الوقود، لتمكين المستشفيات ومنظمات الإغاثة من العمل. يجب أن يحصل المدنيون في غزة على الضرورات الأساسية: الماء والدواء والغذاء والوقود. ويجب إيصال المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ومن دون عوائق لصالح المدنيين في قطاع غزة. وتكرر أيرلندا مرة أخرى دعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار لاعتبارات إنسانية أو التوصل إلى هُدَنة إنسانية لكفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية للناس بصورة شاملة.

نتقدم بخالص التعازي إلى أسر موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الذين لقوا حتفهم خلال هذا الصراع. ونثني على الأونروا وسائر موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في الميدان على عملهم المتفاني دعما لأهالي غزة وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط.

واستجابة للكارثة الإنسانية غير المسبوقة التي تتكشف الآن في قطاع غزة، أعلنت أيرلندا الأسبوع الماضي عن حزمة مساعدات فورية بقيمة 13 مليون يورو – 10 ملايين يورو للأونروا و 3 ملايين يورو للصندوق الفلسطيني للشؤون الإنسانية التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ونحث الشركاء الآخرين أيضا على تعزيز ودعم هذا العمل الحيوي ودعمه. ونشعر بقلق بالغ أيضا إزاء الزيادة الخطيرة في مستوى العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك المزيد من النزوح القسري للمجتمعات الفلسطينية.

إن إحلال السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط قد يبدو أبعد منالا من أي وقت مضى. بيد أنه يجب علينا جميعا أن نعمل من أجل تحقيق تلك الغاية. فالسلام الدائم لا يمكن أن يستند إلا على أساس التزام دائم بالاعتراف المتبادل، والتحرر من العنف والتحريض والإرهاب وتنفيذ حل الدولتين. ونؤكد من جديد دعمنا لتلك المبادئ هنا اليوم.

وموقف أيرلندا بشأن كيفية تحقيق ذلك ثابت منذ أمد بعيد ويقوم على احترام القانون الدولي والمعايير الدولية المتفق عليها. إن حل الدولتين، الذي ينهي الاحتلال ويلبي المتطلبات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة والسيادة على أساس حدود عام 1967، والقدس عاصمة للدولتين، هو الأفق الوحيد – أكرر الأفق الوحيد – للسلام المستدام. ولطالما عارضت أيرلندا كل استخدام لحق النقض في مجلس الأمن، وسنواصل القيام بذلك. ونرحب بمناقشات الجمعية العامة هذه كوسيلة لمساءلة الأعضاء الدائمين عندما يمنعون المجلس من العمل دفاعا عن السلام والأمن الدوليين.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب سنغافورة بعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة. إننا نشعر بخيبة الأمل لأن مجلس الأمن، الذي اجتمع في مناسبات عدة لمناقشة هذه المسألة، لم يتمكن من الاتفاق على استجابة سريعة وموحدة.

بداية، أود أن أعرب عن دعم سنغافورة البالغ للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل استمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المتضررين من هذه المأساة المروعة في غزة. ونثني على الأمين العام لدوره الريادي في تيسير تدفق المساعدات الإنسانية، ونقدر المساهمات الهامة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في الميدان. وندعم كل الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوترات من أجل تجنب تصعيد النزاع.

لقد كان احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي دائما مبدأ توجيهيا أساسيا للسياسة الخارجية لسنغافورة. فميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يوفران الأساس للسلام والأمن الدوليين.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، شنت حماس هجوما إرهابيا منسقا كبيرا على إسرائيل، واستهدفت المدنيين عمدا، وقتلتهم واختطفتهم، وارتكبت أعمالا إرهابية بغيضة. ونحن نأسف لفقدان ومعاناة العديد من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والمسنون. لا يمكن غض الطرف عن هذا الهجوم أو تبريره بأي منطق. وندين هذا الهجوم الإرهابي بأشد العبارات الممكنة. كما ندعو إلى الإفراج الفوري والآمن عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة اتخذت في حزيران/يونيه من هذا العام قرارا بشأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار 298/77). وهذا يستدعي من المجتمع الدولي أن يكرر إدانته القوية والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وأينما ارتكب وأيا كانت أغراضه.

إن لإسرائيل الحق المشروع في الدفاع عن مواطنيها وأراضيها بموجب القانون الدولي. ولكن إسرائيل ملزمة أيضا بالامتثال للقانون الدولي الإنساني. يتعين على جميع الأطراف التقيد بالقانون الدولي الإنساني وبذل قصارى جهدها لحماية سلامة المدنيين وأمنهم. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى إنشاء ودعم مناطق وطرق آمنة من شأنها أن تبقي المدنيين بعيدا عن الضرر وتسمح بإيصال المساعدات الإنسانية.

وتشعر سنغافورة بحزن عميق إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في قطاع غزة والخسائر الفادحة في أرواح المدنيين. هذه أزمة إنسانية هائلة. ونحث جميع الأطراف المعنية على السماح بإيصال المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية إلى السكان المدنيين في قطاع غزة بسرعة وأمان ومن دون عوائق. وقد قدمت حكومة سنغافورة مساهمة مالية لدعم عمليات الإغاثة الإنسانية من خلال الصليب الأحمر السنغافوري. كما تبرع كثير من السنغافوريين لصالح عمليات الإغاثة، ونأمل أن تصل مساهماتهم إلى المحتاجين بسرعة.

إن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني نزاع طال أمده، ويجب حله وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذه هي الطريقة الوحيدة لوقف دورات العنف المتكررة. وموقف سنغافورة من النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ثابت. فما زلنا نرى أن السبيل الوحيد القابل للتطبيق صوب حل دائم وعادل وشامل هو الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نؤيد حق الشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن وحق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة. فالإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء يستحقون العيش في سلام وأمن وكرامة. وندعو القادة من كلا الجانبين إلى التحلي بروح القيادة وممارسة ضبط النفس واتخاذ الخطوات الصعبة، لكن الضرورية، نحو رؤية الحل القائم على وجود دولتين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الـ 27 الأعضاء فيه، فضلا عن مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأندورا وموناكو وسان مارينو.

أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، حيث إن الحالة مبعث قلق شديد لكثير من الناس وتهدد بالخروج عن نطاق السيطرة في جميع أنحاء المنطقة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمم المتحدة وجميع موظفيها على عملهم الدؤوب في الميدان، معرضين حياتهم للخطر في كثير من الأحيان، فضلا عن الجهود الدؤوبة التي يبذلها أميننا العام.

ونأسف لأن استخدام حق النقض منع جهود مجلس الأمن من معالجة الحالة، وحال دون وفائه بولايته ومسؤوليته. وكان هذا النزاع المأساوي والحالة الإنسانية يقتضيان رسالة موحدة وحسنة التوقيت وقوية من المجلس، وهو ما فشل المجلس في تحقيقه. وهذا أمر يؤسف له بشدة. ونعلم أن الجهود لا تزال مستمرة للتوصل إلى نتيجة في المجلس، ونشجع أعضاء المجلس على إيجاد ذلك الموقف الموحد سريعا.

إن موقف الاتحاد الأوروبي معروف جيدا. ويكرر الاتحاد الأوروبي إدانته لحماس بأشد العبارات الممكنة للهجمات الإرهابية الوحشية والعشوائية التي شنتها في جميع أنحاء إسرائيل. استخدام حماس للمدنيين دروعا بشرية عمل وحشي مؤسف بشكل خاص.

ويشدد الاتحاد الأوروبي بقوة على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، بما يتماشى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وندعو حماس إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن بدون أي شروط مسبقة.

ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على أهمية ضمان حماية جميع المدنيين في جميع الأوقات، تمشيا مع القانون الدولي الإنساني. ويشجب إزهاق أرواح المدنيين.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في غزة، وندعو إلى استمرار الوصول الإنساني وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بسرعة وأمان وبدون عوائق، من خلال اتخاذ جميع التدابير الضرورية، بما في ذلك الممرات الإنسانية والتوقف المؤقت لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وسنعمل عن كثب مع الشركاء في المنطقة لحماية المدنيين وتقديم المساعدة وتيسير الوصول إلى الغذاء والماء والرعاية الطبية والوقود والمأوى، وبالطبع ضمان عدم إساءة استخدام هذه المساعدات من قبل المنظمات الإرهابية.

ونذكّر بضرورة تجنب التصعيد الإقليمي والانخراط مع الشركاء في هذا الصدد، بما في ذلك، بالطبع، مع السلطة الفلسطينية. والاتحاد الأوروبي مستعد للإسهام في إحياء عملية سياسية على أساس حل الدولتين، بما في ذلك من خلال مبادرة جهود يوم السلام، ويرحب بالمبادرات الدبلوماسية المتعلقة بالسلام والأمن ويؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام قريبا.

ونشدد على ضرورة مكافحة نشر المعلومات المضللة والمحتوى غير القانوني ونشير إلى المسؤولية القانونية للمنصات في هذا السياق.

ونحن نفهم الأساس المنطقي لاعتماد مشروع قرار في الجمعية العامة في غياب مشروع قرار في مجلس الأمن. وقد شاركنا بصورة بنّاءة واقترحنا تعديلات. والأولويات والمواقف التي أوجزتها هنا، إضافة إلى النقاط التي أثرناها خلال الأسابيع الماضية، هو ما سيوجه نهجنا إزاء مشروع القرار المقدم (A/ES-10/L.25). إن الهدف من الأمم المتحدة هو التغلب على الانقسامات.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): ينضم وفدي إلى البيانات التي أدلت بها الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن دول منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/ES-10/PV.39)، والمملكة الأردنية الهاشمية عن المجموعة العربية، وسلطنة عمان عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه لكم بالشكر على استجابتكم لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، التي تنعقد في ظل هذه الظروف المأساوية التي يواجهها الشعب الفلسطيني جراء حملة عسكرية دموية غير متكافئة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية.

في ظل ظروف حرجة ومؤلمة، وإثر تطورات خطيرة في قطاع غزة، يسقط آلاف الضحايا المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ. وفي كل مكان تُقصف المستشفيات والمدارس والملاجئ والبنى التحتية، وهذا لا يسبب كارثة إنسانية فحسب، بل له عواقب وخيمة على أمن المنطقة والعالم.

لقد أدان بلدي بكل وضوح استهداف المدنيين من أي طرف كان، وطالبنا بضرورة وقف إطلاق النار وحقن الدماء ورفع الحصار الفوري، وإطلاق سراح الرهائن، وإغاثة المتضررين وإدخال المساعدات الإنسانية. كما ندين محاولات التهجير القسري، وسياسة العقاب الجماعي بحق سكان غزة، بما فيها تجويع المدنيين كأداة حرب، وكذلك منع وصول المساعدات الإغاثية الإنسانية إلى المدنيين، وحرمانهم من احتياجاتهم الأساسية التي لا غنى عنها لإبقائهم على قيد الحياة. كما نؤكد على أولويتنا للعمل نحو السلام، وندعو إلى الالتزام بما تقتضيه المواثيق والقوانين الدولية.

إن الأزمة الحالية هي نتاج تقاعس المجتمع الدولي عن إنهاء الاحتلال وإنفاذ حل الدولتين. والسكوت عن الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية، سواء على مدار السبعين عاما الماضية، أو خلال الفترة الأخيرة، هو ما أوصل المنطقة إلى الأزمة الحالية. ونحذر مجددا من احتمال اتساع رقعة الصراع بما يهدد جميع شعوب المنطقة والأمن والسلم الدوليين.

وفي ظل الحصار والقتل والتهجير وتخاذل المجتمع الدولي وعجزه حتى الآن عن الدعوة إلى وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية الضرورية، نعرب عن استيائنا من ازدواجية المعايير والانتقائية تجاه الأزمة. ونعرب عن أسفنا العميق من التردد تجاه دعم حق الشعب الفلسطيني في التمتع بحياة كريمة أو إدانة المأساة الإنسانية الحالية التي يعيشها.

إن حفظ السلم والأمن الدوليين يأتي في مقدمة مهام هذه المنظمة. واليوم نراها عاجزة عن القيام بدورها المُناط بها، مع تأخرها في التوصل إلى حل يعالج هذه الأزمة في ظل الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمواثيق الدولية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وكل ذلك يزعزع الثقة في آليات الشرعية الدولية ومصداقية المدافعين عنها، وهو ما سينعكس سلبا على قدرتنا جميعا على حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن تحقيق ميزان العدالة يستوجب ألا ننظر إلى الأحداث الجارية من مشهد واحد. ومن هنا أود التأكيد على ما ذكره معالي الأمين العام للأمم المتحدة بأنه من الضروري الاعتراف بأن تلك الهجمات لم تأت من فراغ، فقد عانى الشعب الفلسطيني من احتلال خانق دام 56 عاما.

لقد آن الأوان لأن تضطلع المنظمة بالمسؤوليات التي أُنشئت من أجلها، وأن يتخذ المجتمع الدولي موقفا حازما وجادا لإيقاف قتل المدنيين العزل وإنهاء الحصار، ويكفل سرعة دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية من غذاء ودواء وماء للحيلولة دون تعاظم المأساة الإنسانية، ويمنع توسيع دائرة الصراع وتعريض الأمن الإقليمي والدولي للخطر.

تبذل حكومة بلدي جهودا مكثفة بالتواصل مع الدول الشقيقة والصديقة لإيجاد حل عاجل وعملي يوقف النزيف ويضع حدا للتصعيد، وينهي دورات العنف المستمرة والمتزايدة. وإذ نعمل من أجل مستقبل أفضل لمنطقتنا، ونتطلع لأن تنعم بالسلام والاستقرار والتنمية، فإننا نكرر مطالبتنا بدفع عملية السلام وفقا لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل، وإقامة دولة فلسطين مستقلة وفق حدود 1967 عاصمتها القدس الشرقية، بما يحقق الأمن والاستقرار والازدهار للجميع.

ختاما، ندعو الدول الأعضاء إلى رعاية ودعم مشروع القرار A/ES-10/L.25 المقدم اليوم، والذي يصب في مصلحة الأمن والسلم الدوليين.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع هنا اليوم والحزن يعتصرنا جميعا على آلاف المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين فقدوا أرواحهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. هذه واحدة من أكثر الفترات حلكة واضطرابا التي شهدها الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة.

إن ما ارتكبته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر من الجرائم الشنيعة والإرهابية، فضلا عن إطلاق الصواريخ عشوائيا ضد المدنيين في إسرائيل، وهو ما ندينه بأشد العبارات الممكنة، سيتردد صداه لأجيال في شكل الصدمة والأسى والغضب وانفطار القلب. ولا يزال العديد من الإسرائيليين يعيشون كابوس المعاناة المستمرة التي يعيشها أحباؤهم. وما من مبرر للإرهاب، ويجب أن نرفض هذا الأمر بوضوح. وعلى حماس أن تفرج عن جميع الرهائن فورا ودون قيد أو شرط.

لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والضرورة والتناسبية. ومن الجانب الآخر من أسوار غزة، ليس الرهائن هم وحدهم الذين يعانون، هناك ملايين من المدنيين الفلسطينيين يعيشون تحت الحصار، وحصولهم على المياه والغذاء والوقود والكهرباء والأدوية والمأوى محدود للغاية، إن وُجد.

ووفقا للقانون الدولي، فإن كل الأطراف ملزمة بضمان حماية المدنيين.

يجب أن نعالج الأزمة الإنسانية في غزة على وجه الاستعجال وبصدق.

وما فتئت مالطة تدعو بقوة إلى وقف إطلاق النار لاعتبارات إنسانية أو هُدَن وممرات إنسانية. يجب السماح للناس بدفن موتاهم. وتحتاج المستشفيات إلى الوقود والبنج المستخدم في التخدير. ويحتاج أكثر من مليوني شخص إلى القوت. وتوفير الخدمات المنقذة للحياة بشكل مستدام أمر بالغ الأهمية.

ومن الأهمية بمكان أيضا حماية المرافق الإنسانية، مثل المستشفيات والمناطق الآمنة المحددة، ووصول العاملين في مجال العمل الإنساني وموظفي الأمم المتحدة دون عوائق، بما في ذلك قوافل المساعدات. لقد شعرنا بالأسى حين علمنا بمقتل 35 من العاملين في المجال الإنساني التابعين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى العاملين في غزة. ونشيد بالوكالة لعملها البطولي خلال الأسابيع الماضية. وكدبلوماسيين، علينا أن نواصل القيام بعملنا لتمكينهم من الاستمرار في أداء مهامهم.

ترحب مالطة بالجهود الحالية للسماح بدخول المعونة الإنسانية إلى غزة عبر معبر رفح، وتثني على جميع الشركاء المعنيين. ولكن نلاحظ أن الحجم الحالي للمعونة محدود ويجب زيادته بشكل كافٍ.

هذه الأزمة لها أيضا أثر مدمر على النساء والأطفال. إن ضمان أن تكون الإمدادات الإنسانية مستجيبة للمنظور الجنساني وأن تشارك النساء في التوزيع أمر ضروري لتلبية احتياجات النساء والفتيات، المعرضات بشكل أكبر لخطر العنف الجنساني والصدمات النفسية.

لقد أيقظ هذا الصراع مجددا مخاطر ملموسة من حدوث تصدعات إقليمية، وزاد من عدم اليقين في عالم مضطرب أصلا. علينا أن نتوحد بشكل جماعي للتخفيف من أي مخاطر أو حسابات خاطئة قد تؤدي إلى امتداد هذا النزاع إلى الضفة الغربية أو منطقة الشرق الأوسط الأوسع. وندعو كل الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وخفض التصعيد واحترام قواعد القانون الدولي.

وبالنظر إلى هذه الضرورات والمخاطر الملحة، تعمل مالطة الآن وبشكل وثيق مع الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن على وضع نص نأمل أن يحظى بتوافق الآراء ويعالج الحالة على أرض الواقع.

لقد حلم الفلسطينيون لفترة طويلة بواقع يعبر عن تطلعاتهم المشروعة، لا تخنقه عقود من الاحتلال والعنف والنزوح، واقع يحفظ كرامة أطفالهم. ويستحق الإسرائيليون أيضا أن يعيشوا في سلام وأمن، دون أن يكونوا رهينة للإرهاب.

وتحقيقا لتلك الغاية، تظل مالطة ملتزمة بالسلام الدائم والمستدام في الشرق الأوسط، سلام يقوم على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، ويلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، والقدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

لذلك نحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار A/ES-10/L.25، المعروض علينا اليوم. إن السلام ليس اختياريا ولا بد أن يدعمه الاعتراف بإنسانيتنا المشتركة.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة استجابة لطلب المجموعة العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

إننا نشهد مأساة إنسانية ذات أبعاد ملحمية تتكشف فصولها أمام أعيننا. وحملة القصف والغارات الجوية الإسرائيلية، التي استمرت 20 يوما حتى الآن، أسفرت عن مقتل 000 7 فلسطيني أعزل، نصفهم من الأطفال، وإصابة 000 17 آخرين. لقد أُبيدت أسر وأحياء بأكملها. ويتعرض الفلسطينيون للقصف العشوائي بلا رحمة أو ضمير. وقُطعت الشرايين الأساسية لحياتهم، الماء والغذاء والوقود. وأكثر من مليون فلسطيني نازحون داخليا في غزة، وحتى أولئك الذين شردوا لا يمكنهم الاختباء من القنابل الإسرائيلية التي تنهمر عليهم. دُمر أربعون في المائة من مدينة غزة، ومع ذلك لا يزال الهجوم الإسرائيلي مستمرا. كما امتد إلى الضفة الغربية دون سابق إنذار تقريبا.

سبعة وثلاثون من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في فلسطين قتلوا بشكل مأساوي، وكثير منهم فقدوا أسرهم وديارهم. وتضرر أربعون مبنى ومستودعا للأونروا جراء الغارات الجوية الإسرائيلية. وكما أشار أحد مسؤولي الأمم المتحدة العاملين في غزة، أكبر سجن في الهواء الطلق في العالم، فقد أصبحت غزة اليوم مقبرة لسكان محاصرين بين الحرب والحصار والحرمان.

وباكستان تدين بشدة وبشكل قاطع الغارات الجوية الإسرائيلية والجرائم المنهجية والوحشية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين، ولا سيما الهجمات على المدارس والمباني السكنية وحتى المستشفيات، مثل المستشفى الأهلي المعمداني، حيث قُتل مئات المدنيين المرضى والجرحى، رجالا ونساء وأطفالا. تلك الهجمات الإسرائيلية على المدنيين والأعيان المدنية والبنية التحتية والحصار المفروض على المياه والغذاء والوقود، فضلا عن الترحيل القسري للسكان من الأراضي المحتلة، كلها تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. والواقع أن ما نشهده على

شاشات التلفزيون وما يعانيه الشعب الفلسطيني في غزة قد يرقى إلى إبادة جماعية حقيقية.

وكما حذر أميننا العام، وما يمكننا أن ندركه جميعا، فإن الحالة "تتدهور كل ساعة". و "خطر امتداد الحرب إلى المنطقة يتزايد". وفي هذه اللحظة، قال الأمين العام:

"من الأهمية بمكان أن نكون واضحين بشأن المبادئ، بدءاً بالمبدأ الأساسي المتمثل في احترام المدنيين وحمايتهم". (S/PV.9451، ص 2)

ونشعر بالاستياء من الرد الإسرائيلي الفظ وغير المحترم على آراء الأمين العام الواعية والصحيحة. وينبغي للجمعية العامة أن ترفض بشكل جماعي تلك الملاحظات المهينة وأن تؤكد من جديد ثقتنا الكاملة في الأمين العام.

ونحن، كبشر، يجب أن نشعر بالجزع إزاء حجم معاناة المدنيين الفلسطينيين الذين لا حول لهم ولا قوة، ولا سيما الأطفال والنساء. وإنني على ثقة من أننا جميعا نشعر بالفزع أيضا إزاء الطريقة الوحشية والقاسية التي يُذبح بها الفلسطينيون خسة بالقصف الجوي والمدفعية بعيدة المدى. إنهم لا يُصلبون على يد منظمة متشددة، بل على يد حكومة تدعي الديمقراطية. ويجب أن نشعر بالجزع أيضا من الذين مكنوا من استمرار المذبحة الإسرائيلية للأبرياء بعرقلتهم الدعوة إلى وقف إطلاق النار في مجلس الأمن.

والبلدان العربية وبلدان منظمة التعاون الإسلامي يحدوها الأمل في أن تنجح الجمعية العامة، التي تعمل في إطار عملية الاتحاد من أجل السلام، فيما فشل فيه مجلس الأمن. ويسعى مقدمو مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.25 إلى تحقيق ثلاثة أهداف: أولا، وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار؛ يجب وقف آلة القتل الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية؛ ثانيا، تدفق المساعدات الإنسانية الكافية والمستدامة إلى غزة للحفاظ على الأرواح ومنع المزيد من معاناة الفلسطينيين الأبرياء؛ ثالثا، ضمان عدم تشريد السكان الفلسطينيين في غزة ثانية داخل غزة أو خارجها.

ومن المثير للصدمة أنه حتى تلك الأهداف الإنسانية إلى حد كبير، المحددة بأكثر العبارات حذرا، قد عارضها البعض في الجمعية العامة. بل حتى الدعوة إلى وقف إطلاق النار واجهت اعتراضات. وهذا الموقف لا يمكن تبريره من الناحيتين القانونية والأخلاقية.

وعلاوة على ذلك، قُدم تعديل (A/ES-10/L.26) لإدراج لغة إدانة أحادية الجانب وتمييزية ومثيرة للجدل من الناحية القانونية. وإذا أردنا تحقيق الإنصاف، سنحتاج إلى إدراج لغة تعكس حقائق هذه الحرب بطريقة متوازنة وواضحة: أولا، إعادة التأكيد على حق الشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي في الكفاح بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك الكفاح المسلح لضمان حريته من الاحتلال الأجنبي وممارسة حقه في تقرير المصير؛ ثانيا، الإدانة القوية والقاطعة لقصف إسرائيل الوحشي والعشوائي للمدنيين الفلسطينيين والأعيان والمواقع المحمية، في انتهاك سافر للقانون الدولي الإنساني. وبدون هذه اللغة المتوازنة، سنصوت بحزم ضد مشروع التعديل الكندي الأحادي الجانب.

وفي سياق هذه الحرب، ينبغي النظر أيضا في شكل من أشكال آليات المساءلة. فالجرائم التي ترتُكب لا يمكن أن تمر دون عقاب. ولدينا عدة سوابق حديثة لآليات المساءلة لنختار منها.

أخيرا، بالنسبة للمستقبل، نحتاج إلى النظر في سبل منع تكرار هذه المذبحة. وقد اقترح وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي نشر قوة لحماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وربما أيضا في الضفة الغربية. وحريٌ بنا أن ننظر جديا في ذلك.

وحالما تضع هذه الحرب أوزارها ويتوقف القتل، يمكننا أن ننتقل إلى مرحلة إيجاد حل دائم. ومشروع القرار الذي قدمناه يسعى إلى القيام بذلك تحديدا – وقف القتل ووقف الحرب والعودة إلى إيجاد حل سياسي دائم. وأحث جميع الدول الأعضاء على التصويت لصالح مشروع قرارنا. وأحثهم جميعا على التصويت ضد مشروع التعديل الكندي الأحادي الجانب.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب تايلند بعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة اليوم بسبب الطابع الملح للحالة ومحنة جميع المدنيين المتضررين.

يساور تايلند قلق بالغ إزاء تصاعد الأعمال العدائية والعنف في الشرق الأوسط بسبب التطورات غير المسبوقة في إسرائيل وغزة. وقد أودت الأعمال العدائية المتصاعدة ونطاق العنف بحياة الآلاف من الأبرياء، مع إصابة وتشريد عدد أكبر بكثير. ويشمل ذلك الأطفال والنساء والمسنين والمرضى. وأدى الاستخدام المكثف والمتصاعد للقوة إلى تدمير سبل عيشهم ومجتمعاتهم. وتشعر تايلند بصدمة بالغة وحزن عميق للهجوم على مستشفى الأهلي العربي في شمال غزة، الذي أسفر عن خسائر في أرواح المدنيين الأبرياء ووقوع إصابات.

وللتخفيف من معاناة المدنيين، نعارض منع الوصول إلى الضروريات الأساسية، مثل الماء والغذاء والكهرباء والوقود، كسلاح للحرب. وينبغي استعادة إمكانية الوصول هذه. ونعارض أيضا استهداف البنية التحتية المدنية الحيوية. وينبغي أن يتوقف ذلك.

وتعرب تايلند عن خالص تعازيها في كل من فقدوا أرواحهم وتواسي أسرهم المكلومة. ونعرب عن عميق تعاطفنا مع كل من يعاني. لا ينبغي أن تواجه أي أسرة مثل تلك المأساة. لا ينبغي أن تشعر أي أسرة بمثل ذلك الألم. لا ينبغي أن يلفّ الحزن أي أسرة حدادا على فقدان أحبائها على هذا النحو.

ونحن أيضا ضحايا. فقد قتل وجرح مواطنون تايلنديون. ويساورنا قلق بالغ إزاء سلامة المواطنين التايلنديين، فضلا عن أولئك الذين ألقي القبض عليهم واحتجزوا كرهائن. ونناشد بقوة إطلاق سراحهم فورا وعودتهم سالمين. وقد كرر ذلك النداء وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا في بيانهم المؤرخ 20 تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك نرحب بالإشارات الواردة في مشروع القرار A/ES-10/L.25 التي تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

وتدين تايلند بأشد العبارات جميع أشكال العنف والهجمات على المدنيين في حالات النزاع، بما في ذلك أسرهم وأخذهم رهائن. وتحث تايلند جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والوفاء بها وضمان سلامة المدنيين وكرامتهم في حالات النزاع. ويجب أن تكون حماية الأرواح البريئة والمدنيين الأبرياء أولوية في جميع الأوقات. وهذا ينبغي أن يكون نداؤنا في هذا الظرف الحرج. ينبغي أن يكون هذا حافزنا الموحد في سعينا لتخفيف المعاناة.

ومع تصاعد الحالة، بات الشاغل الأكثر إلحاحا هو حماية جميع المدنيين المتضررين. ويجب كفالة الوصول إلى المساعدات الإنسانية دون عوائق. ونرحب بالجهود التي تبذلها مختلف الأطراف لضمان هذا الوصول إلى المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نرحب بدخول الدفعة الأولى من مواد الإغاثة الإنسانية إلى غزة مؤخرا ونأمل أن يصل المزيد منها في الأيام المقبلة. إن أرواحا كثيرة معرضة للخطر. وكثيرون جدا غيرهم معرضون للخطر. إننا نناشد المجتمع الدولي أن يواصل تعبئة المساعدات الإنسانية لصالح المدنيين في غزة لضمان حصولهم على الضروريات الأساسية، بما في ذلك المياه المأمونة والنظيفة والغذاء والرعاية الطبية.

وتشارك تايلند المتكلمين الآخرين في دعوة جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع تصاعد العنف وتنفيذ وقف فوري لإطلاق النار. ونناشد جميع الأطراف أن تسعى إلى التماس جميع السبل الممكنة لمعالجة الحالة الراهنة والعمل من أجل تحقيق سلام طويل الأجل من خلال الدبلوماسية.

وتايلند ستواصل دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأي طريقة يمكننا من خلالها تهدئة الحالة. ونؤكد مجددا دعمنا لإجراء حوار حقيقي، بغية إيجاد حل سلمي متفق عليه بصورة متبادلة للمسألة، وفقا لحل الدولتين، تعيش بموجبه دولتا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن، داخل حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

فلنبذل قصارى جهدنا لإنقاذ الأرواح وإعادة من ألقي القبض عليهم واحتجزوا رهائن إلى ديارهم.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): تشارك فييت نام في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة بقلب مثقل وقلق بالغ إزاء الحالة المتصاعدة في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يتمكن من اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة الملحة. ونحث المجلس على مواصلة العمل

معا لمعالجة الحالة فورا. ونأمل أيضا أن يتمكن المجلس والأمم المتحدة عموما من توجيه رسالة موحدة وبناءة تهدف إلى تخفيف حدة التوترات، وإنهاء الأعمال القتالية، وحماية المدنيين، وتعزيز الحوار والمفاوضات.

وبلدي ليس غافلا عن الخسائر غير المتناسبة وتدمير البنية التحتية الحيوية في حالات النزاع. وهذا يلحق خسائر فادحة بشكل لا يصدق لا بأرواح البشر فحسب، بل أيضا بالأسس الاجتماعية الاقتصادية، ما يعرقل التنمية لعقود.

ولذلك ما برحت فييت نام تدين المرة تلو الأخرى وبأشد العبارات جميع الهجمات العشوائية التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية. ويجب حمايتهم بموجب القانون الدولي، ولا سيما امتثالا للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأود أن أعرب عن خالص مواساتنا وتعازينا لأسر جميع المدنيين الذين فقدوا أرواحهم، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، في موجات النزاع التي اندلعت مؤخرا، بدءا من 7 تشرين الأول/أكتوبر، والأحداث المستمرة بعد ذلك.

وإذا كان للتاريخ أن يخبرنا بأي شيء، فهو أن المدنيين الأبرياء هم الذين يتحملون وطأة النزاع المسلح. كل حياة بشرية ثمينة، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس. ولهذا السبب يجب أن تنتهي فورا جميع الأعمال العدائية والعنف من أجل وقف المزيد من المعاناة وسفك الدماء. يجب إطلاق سراح الرهائن بأمان فورا ودون شروط.

ونحث بقوة جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام القوة وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. فالعنف لا يؤدي إلا إلى التحريض على المزيد من العنف. وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وندعو إلى توفير المساعدات الإنسانية السريعة والمأمونة ودون عوائق، ولا سيما من جانب الأمم المتحدة. يجب أن تصل المياه والغذاء والمستلزمات الطبية والوقود والكهرباء إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ونحث جميع الأطراف المعنية على بذل قصارى جهدها لتيسير ذلك.

وفييت نام ترحب وتشيد بكل جهود الوساطة والمصالحة الدولية الرامية للتوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم لهذا النزاع، الذي يجب أن يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال حل شامل. ويتمثل موقفنا الثابت في دعم حل الدولتين لإقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتعايش في سلام مع دولة إسرائيل، على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وتدعو فييت نام جميع الأطراف المعنية إلى العمل من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لوقف الأعمال العدائية وتخفيف حدة التوترات والعودة إلى محادثات السلام والمفاوضات. وعلينا جميعا أن نسهم بفعالية في تحقيق تلك الغاية.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد النمسا بيان الاتحاد الأوروبي الذي أُدلي به في وقت سابق.

بادئ ذي بدء، أود أن أؤكد مرة أخرى أن النمسا تدين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الشنيع الذي شنته حماس على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر. كان الهجوم غير مسبوق في وحشيته. ولا شيء يبرر الإرهاب.

ولإسرائيل الحق الأصيل في الدفاع عن نفسها في مواجهة هذه الهجمات العنيفة والعشوائية، تمشيا مع القانون الدولي الإنساني. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين اختطفتهم حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية. ويجب أن تكون أولويتنا المشتركة الآن منع التصعيد الإقليمي للعنف والأعمال القتالية، ونرحب بجهود جميع الشركاء في هذا الصدد. وندعو جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يضيف المزيد من الوقود إلى النار.

فلنكن واضحين. لقد كان الهجوم الإرهابي الهمجي الذي شنته حماس هو الذي جلب معاناة لا تطاق على الأبرياء. وحماس هي التي تعرض السكان المدنيين في غزة للأذى، بما في ذلك استخدامهم كدروع بشرية. وتتحمل حماس أيضا المسؤولية عن المصاعب الإنسانية التي يواجهها المدنيون في غزة من خلال توجيه مواردها ووقودها الذي تمس

الحاجة إليه إلى قاذفات الصواريخ، بدلا من المستشفيات ومحطات تحلية المياه.

ويجب احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. ومن الأهمية بمكان ضمان حماية البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، والسماح بالوصول الإنساني لإيصال الغذاء والماء والدواء إلى غزة. ونعرب عن قلقنا إزاء التدهور السريع للحالة الإنسانية في غزة، ونعيد التأكيد على أهمية توفير المساعدات الإنسانية العاجلة وضمان عدم إساءة استخدامها من قبل المنظمات الإرهابية. ونؤيد الدعوة إلى الوصول الآمن والكامل ودون عوائق إلى جميع أنحاء غزة، وضرورة بذل جهد متواصل لتقديم المساعدة الحيوية المنقذة للحياة إلى السكان. ولذلك، نرحب بعمليات تسليم المساعدات الإنسانية التي تمت مؤخرا عبر معبر رفح ونشكر جميع الأطراف الفاعلة المعنية، بما فيها مصر والولايات المتحدة والأمم المتحدة وإسرائيل، على تيسير عمليات التسليم تلك.

ولكل من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء الحق في العيش في سلام وأمن. وينبغي ألا نسمح لأحد بتقويض الدينامية الإيجابية التي أدت إلى تطبيع العلاقات بين عدة بلدان عربية وإسرائيل. لكن أصبح من الواضح تماما الطرف الذي لا يعبأ بأي نوع من السلام، حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية. ليس لديهم مستقبل يقدمونه للشعب الفلسطيني. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن الحقيقيين للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء إلا من خلال حل سياسي. وبالنسبة لنا، فإن الهدف واضح: نحن بحاجة إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين، يسمح للإسرائيليين والفلسطينيين بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. والقانون الدولي هو مبدأنا التوجيهي وسيظل كذلك.

وأود أن أنتقل بإيجاز إلى جانب آخر من جوانب هذه المناقشة. إن أحد أسباب التجمع في قاعة الجمعية العامة اليوم هو استخدام حق النقض عدة مرات، الأمر الذي منع مجلس الأمن من اعتماد مشروع قرار. وكما قلنا في مناسبات أخرى، فإن حق النقض للأعضاء الدائمين ينبغي ألا يُقعِد مجلس الأمن عن الاضطلاع بواجباته. ولذلك، نرحب بالفرصة السانحة لنا لإجراء هذه المناقشة هنا اليوم.

السيد أونال (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

منذ ثلاثة أسابيع ومشاهد يعجز عنها الوصف من المعاناة الإنسانية تتكشف فصولها في غزة.

يتعرض ملايين المدنيين للقصف العشوائي. وهم يعاقبون جماعيا تحت حصار كامل، ويحرمون من الماء والغذاء والكهرباء والوقود. لا يمكن أن يكون هناك مبرر للهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية. إن أعمال العقاب الجماعي ومحاولات التهجير القسري للسكان غير مقبولة ويجب وقفها. ولا بد أن نكون واضحين في إدانة ومعارضة فقدان كل وأي روح بريئة. وهناك حاجة ملحة إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. كما أن وصول المساعدات الإنسانية دون انقطاع إلى غزة وداخلها ضرورة مطلقة. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في الميدان.

وفي ظل هذه الظروف العصيبة، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا موحدا لتحقيق تلك الضرورات. وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية المساعدة على تحقيق تلك الوحدة والنتائج فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. لكن لم يتسن تحقيق ذلك حتى الآن بسبب شلل مجلس الأمن. ولذلك، يتعين على الجمعية العامة أن ترقى إلى مستوى الحدث وأن تبذل قصارى جهدها حتى تؤدي منظومة الأمم المتحدة عملها.

ومن هذا المنطلق، شاركت تركيا في تقديم مشروع القرار A/ES-10/L.25، المعنون "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية"، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار. فهو بالكاد يشمل الحد الأدنى من المتطلبات لوقف المذبحة والمساعدة على خفض التصعيد في الميدان.

يجب أن نمنع هذا النزاع من الخروج عن نطاق السيطرة وامتداده إلى مناطق أخرى. ولا يمكن تحقيق الأمن المستدام باستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. لا يمكن تحقيق أي سلام أو استمراره طالما استمر قمع تطلعات الفلسطينيين إلى الحرية والكرامة وإقامة الدولة. ولا يمكن تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلا من خلال عملية سلام تقوم على أساس حل الدولتين.

السيد الأدب (تونس): ترحب تونس بعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة حول فلسطين، وتنضم إلى البيانين اللذين أدلت بهما المملكة الأردنية الهاشمية باسم المجموعة العربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية باسم منظمة التعاون الإسلامي. ويود وفدي تقديم الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

بعد عجز مجلس الأمن في أربع مناسبات عن اعتماد قرار يوقف العدوان وجرائم الإبادة الجماعية لقوات الاحتلال، المتواصلة دون هوادة على الشعب الفلسطيني منذ ثلاثة أسابيع، والتي تجاوزت حصيلتها إلى الآن أكثر من 000 7 شهيد، نتمنى أن تتمكن المجموعة الدولية من خلال هذه الدورة الاستثنائية من تحمّل مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية، والانتصار للحق والعدل والقيم التي قامت عليها الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان والأمن والسلم.

وبقدر ما ندين بأشد العبارات جرائم الحرب التي تقوم بها القوة القائمة بالاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، من خلال القتل الممنهج للأطفال والنساء والعائلات، واستهداف المستشفيات والمدارس وعمال الإغاثة ودور العبادة، واستخدام الجوع وقطع الخدمات الأساسية كوسيلة حرب، فإننا لا نقبل بكل المقاييس تواصل الصمت الدولي وعجز المؤسسات والأجهزة الدولية، وفي مقدمتها مجلس الأمن، عن الاضطلاع بمسؤولياتها. ماذا تنتظر المجموعة الدولية لتتحرك؟ وكم من أرواح المدنيين الفلسطينيين يجب أن تُزهق ليتحمل العالم والنظام الدولي مسؤوليته الأخلاقية والإنسانية قبل القانونية، ويطالب بوقف فوري لإطلاق النار.

ومثلما أكدنا في مناسبات أخرى، نرفض ازدواجية المعايير والتعامل الانتقائي مع الشرعية الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني أو تطويعها لتمرير المغالطات أو تبرير الجرائم. كما أود أن أجدد دعمنا للأمين العام للأمم المتحدة، وتقديرنا لجهوده الدؤوبة من أجل وقف إطلاق النار وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة. كما نرفض محاولات التطاول والتشكيك التي تعرض لها.

نحن اليوم في لحظة فارقة، نشهد فيها عملية إبادة جماعية وتهجير قسري لسكان غزة من أرضهم، وممارسات إغلاق وتنكيل غير مسبوقة، تتواصل تحت أنظار العالم بلا حسيب ولا رقيب، وبأقصى درجات الاستهتار بكل المواثيق الدولية والقانونية. فإن لم تتدخل المجموعة الدولية والأمم المتحدة ومؤسساتها اليوم، وترتقي إلى مستوى الموقف بشكل فاعل ومسؤول لوقف هذه الجرائم البشعة ضد الإنسانية، وتوفير الإغاثة الإنسانية غير المُعطلة وغير الانتقائية، ومنع محاولات التهجير القسري للفلسطينيين، ورفع المظلمة التاريخية التي يرزحون تحتها منذ أكثر من سبعة عقود، فسيكون النظام الدولي قد قبل بالارتهان للحسابات السياسية، وبالانتهاكات الممنهجة والسافرة للقانون الدولي ولحقوق الإنسان ولكل المبادئ والقيم التي قامت عليها المنظمة الأممية.

إن تونس، الحريصة على قيم العدل والحق، والرافضة لكل أشكال الظلم والعدوان، تجدد وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق، وتطالب بوضع حد لجرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال وممارساتها العدوانية، وتجدد مطالبتها بإنهاء الاحتلال، وإعادة الحقوق إلى أصحابها.

كما ترفض محاولات المساواة بين المعتدي المحتل والمعتدى عليه، أو تمرير مغالطات الحق في الدفاع عن النفس لتبرير حملات الإبادة الجماعية، لأن الحق بيّن والباطل بيّن، ولأن حقوق الشعب الفلسطيني لن تسقط بالتقادم، ولن تُسقطها ممارسات الاحتلال العدوانية مهما بلغت وحشيتها. ويرجو بلدي أن يتم اعتماد قرار من الجمعية العامة يفرض وقفا فوريا لإطلاق النار حقنا للدماء، ويوفر الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ويمنع محاولات تهجيره قسريا، مع ضمان

دخول المساعدات الإنسانية والطبية المستدامة إلى قطاع غزة. وفي هذا الإطار، ندعو الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرار A/ES-10/L.25، الذي قدمته المملكة الأردنية الهاشمية لوضع حد لهذه المأساة الإنسانية.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب البرازيل باستئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بعد فشل مجلس الأمن في اعتماد أي من مشاريع القرارات الأربعة بشأن الحالة في إسرائيل وفلسطين (مشاريع القرارات S/2023/772 و S/2023/773 و S/2023/792 و S/2023/795). وقد اقترحت البرازيل أحدها (مشروع القرار S/2023/773) ولم يعتمد بسبب استخدام أحد الأعضاء الدائمين حق النقض رغم حصوله على 12 صوتا مؤيدا، أي أربعة أخماس أعضاء المجلس.

لقد عملنا بلا كلل بطريقة شاملة وبناءة، وباجتهاد وشعور بالواجب مع جميع الوفود التي أبدت استعدادا للمشاركة في اقتراحنا. وكان هدفنا تقديم نص يحمل استجابة حازمة وموحدة من مجلس الأمن. ولم نتحرج من المشاركة في المفاوضات والمداولات بشأن المقترحات التي قدمها أعضاء آخرون في مجلس الأمن.

وما زلنا نعتقد أن مشروع قرارنا الأول حين قدمناه كان يمكن أن يكون أفضل نتيجة ممكنة للمجلس. والتأييد القوي الذي حظي به مشروع القرار من أعضاء المجلس، والذي نعرب عن امتناننا الشديد له، يدل على أنه كان نصا متوازنا. لقد استند بقوة إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتزم أساسا بالضرورات الإنسانية.

وتتطلب تلك الضرورات أن نكون واضحين وحازمين في إدانتنا لجميع أعمال العنف ضد جميع المدنيين، الإسرائيليين أو الفلسطينيين أو غيرهم. ولذلك، أعرب وفدي عن إدانة البرازيل القاطعة للأعمال الإرهابية الشنيعة لحماس، بما في ذلك أخذ الرهائن، ويكرر ذلك الآن. ولهذا السبب أيضا ندين بوضوح الهجمات التي تقتل المدنيين وتصيبهم بشكل عشوائي وتدمر الأعيان المدنية في قطاع غزة، وتحرم سكانه المدنيين من الوسائل التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة. ومرة أخرى، فإن الواجب الإنساني والقانون الدولي الإنساني هما اللذان يشيران إلى ما يتعين القيام به. يجب إطلاق سراح جميع الرهائن فورا دون قيد أو شرط.

ويجب تأمين توفير السلع والخدمات الأساسية للمدنيين في جميع أنحاء قطاع غزة بشكل مستمر وكاف ودون عوائق، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المياه والغذاء والمستلزمات الطبية والوقود والكهرباء. ومن الملح أيضا ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق. ويجب الإسراع بإنشاء آليات مثل فترات التوقف والممرات الإنسانية لتيسير تقديم المساعدات الإنسانية. وثمة حاجة ماسة إلى وقف الأعمال القتالية حتى يمكن تهيئة الظروف لوقف إطلاق نار كامل ودائم ومحترم.

إن استجابتنا الجماعية لهذه الأزمة، التي نخشى جميعا أن تزداد سوءا إن لم يُتخذ أي إجراء، ستكون لحظة حاسمة للأمم المتحدة. وستكون دليلا على فعالية تعددية الأطراف أو زيادة ضعفها. وستبين ما إذا كان بوسع الأمم المتحدة أن تكون جادة في منع أهوال الحرب أو وقفها أو على الأقل التخفيف من حدتها. ويجب على الجمعية ومجلس الأمن أن يتصرفا بحسم. إن العالم يراقبنا، وهذا ليس مجازا. فالعالم يراقبنا حقا ويتوقع استجابة فعالة.

وستواصل البرازيل العمل بلا كلل بصفتها رئيسا لمجلس الأمن، ثم عضوا عاديا فيه، لإسماع صوتها عاليا وواضحا بشأن هذا النزاع المفجع. وحالما يتم التغلب على الأزمة الحالية، يتعين علينا جميعا أن نضاعف الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للمأساة التي تتكشف فصولها أمام أعيننا. إدارة النزاع وحدها ثبت فشلها. هذه وصفة لاستمرار العنف وعدم الاستقرار بشكل دائم.

السيد الفتلاوي (العراق): السيد الرئيس، في البداية أود أن أتقدم إليكم بالشكر لاستجابتكم لطلبات عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن قضية فلسطين.

ويضم وفدي صوته إلى البيانات المُقدمة من كل من ممثل المملكة الأردنية الهاشمية باسم المجموعة العربية، وموريتانيا باسم منظمة التعاون الإسلامي.

إن الوضع المأساوي الحالي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في ظل الأعمال العسكرية، والجرائم الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في ظل إجراءات الحصار وقطع إمدادات الحاجات الأساسية، والانتهاكات الممنهجة والمستمرة التي تُرتكب ضدهم، تلزمنا كدول أعضاء في الأمم المتحدة، واستنادا إلى المبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، أن نتحمل مسؤولياتنا الجماعية في وضع حد للجرائم والمجازر والتدمير المستمر للمجمعات السكنية بقاطنيها والبنى التحتية والخدمية. وبعد كل هذه الجرائم، بماذا يُفسر الصمت تجاهها؟ وماذا يعني العجز عن اتخاذ أي تدابير إلزامية لوقفها؟ وماذا يعني استمرار هذه المجازر والإبادة الجماعية من قبل قوات الاحتلال دون رادع؟ هل هو تشجيع لقوات الاحتلال الإسرائيلي على الاستمرار فيبها وفق ذرائع باطلة؟

ونشهد هذه الأيام منعطفا مهمّا في تاريخ الأمم المتحدة، التي أُنشئت لإشاعة وتكريس الأمن والسلم الدوليين. لقد عجز مجلس الأمن على مدى ثلاثة أسابيع عن الاضطلاع بمسؤوليته القانونية والأخلاقية والإنسانية، واتخاذ ما يتطلبه حفظ السلم والأمن الدوليين، وحماية المدنيين وإنقاذ الأرواح، سواء بالوقف الفوري للأعمال العسكرية أو فتح المعابر الحدودية لإيصال المساعدات ومواد الإغاثة. ننظر بأسف لعجز مجلس الأمن عن تحقيق الأهداف والمقاصد النبيلة، التي نسعى إلى إرسائها وتوطيدها، إذ لم تتمكن الأمم المتحدة من إيجاد حل مستدام للقضية الفلسطينية على مدار العقود السبعة الماضية.

تنعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة نتيجة لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية منذ أكثر من ثلاثة أسابيع على شعبنا الفلسطيني، وتحديدا في قطاع غزة، وفق عملية إبادة جماعية ممنهجة، وحصار مفروض، وتهجير قسري، لتكون هذه الجرائم امتدادا للجرائم التي ارتُكبت منذ سبعين عاما وعلى مرأى ومسمع المجتمع الدولي، وتحديدا مجلس الأمن. وهذا يشكل تحديا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية. اليوم، وبعد ما أفصحت عنه المسارات الدبلوماسية المعتمدة في مجلس الأمن، من عدم قدرته، للأسف، على ممارسة مسؤولياته القانونية والأخلاقية والإنسانية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ووضع حد لهذه الأعمال الوحشية، والانتهاكات المستمرة ضد أبناء شعبنا الفلسطيني، نجد أنفسنا أمام مسار دبلوماسي خاص بالمجتمع الدولي، الذي نمثله نحن هنا الدول الأعضاء في هذه الدورة الطارئة، وتحديدا من منطلق إنساني يبتعد عن الانتقائية في التعامل مع القضايا الإنسانية والمصيرية في العالم، بإلزام السلطة القائمة بالاحتلال بالوقف الفوري لإطلاق النار، وفتح المعابر الحدودية، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة، ورفع الحصار بشكل كامل عن قطاع غزة، ووقف التهجير، وضمان تبادل آمن وشامل للأسرى والمعتقلين، وإنشاء صندوق لدعم وإعادة إعمار ما دمرته قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة.

إن دور الجمعية العامة وإسهاماتها في حفظ السلم والأمن الدوليين كان ولا يزال الفسحة التي تلجأ إليها الشعوب المظلومة. وشعبنا الفلسطيني عاش وعانى الظلم لأكثر من سبعين عاما، وأمامنا فرصة لنسجل موقفا جماعيا في رفع الظلم عنهم، وتأكيد حقهم في الحياة، والاعتراف بأن مقاومتهم للاحتلال والدفاع عن حريتهم وكرامتهم هو حق كفلته الشرائع الدولية.

هناك العديد من الصور والقصص المأساوية للمدنيين الأبرياء والأطفال والنساء الفلسطينيين ستبقى في الذاكرة، وكذلك موقف مجلس الأمن الذي سيبقى في الذاكرة وفي تاريخ الأمم المتحدة.

ختاما، أجدد موقف العراق الثابت في دعمه للقضية الفلسطينية ووقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني في تحقيق تطلعاته ونيل كامل حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير والحق في العودة وقيام الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أعرب عن عميق تقديرنا لهذه المنظمة، الأمم المتحدة، وكل شركائنا العاملين في المجال الإنساني على جهودهم المذهلة – جهود إنقاذ الأرواح – في أصعب الظروف.

وفي هذه اللحظة، أود أن أتقدم بخالص تعازينا في وفاة 30 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

في الشرق الأدنى و 16 من الكوادر الطبية، الذين لقوا حتفهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وبالمثل، نُسجِّل خالص تعازينا في ضحايا الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر وصادق مواساتنا لذويهم. وكذلك، نعرب عن تعازينا لأسر الفلسطينيين الأبرياء الذين قتلوا في هذا النزاع المأساوي. وإِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ.

إن كل روح تُزهق هي مأساة ليس لأسرة في إسرائيل أو غزة أو الضفة الغربية فحسب، بل هي خسارة للبشرية جمعاء، روح إسرائيلية أو روح فلسطينية، بغض النظر عن كونها يهودية أو مسيحية أو مسلمة. فكل حياة لها قيمة. وكل خسارة في الأرواح مأساة. ولذلك، ونحن نتذكر العواقب المأساوية لما نشهده، ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني. وهذا يعني الإفراج غير المشروط عن الرهائن، واتخاذ كل الخطوات الممكنة لتجنب الإضرار بالمدنيين، والأهم من ذلك، تمكين إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق.

نعرف جميعا أن الأزمة الإنسانية في غزة تتفاقم – وقيل ذلك من على هذا المنبر مرات لا تحصى خلال هذه المناقشة. ومن جانبها، قدمت المملكة المتحدة 37 مليون دولار إضافية للمساعدة في توفير المياه والغذاء والدواء والوقود في غزة. وفي هذا الصدد، نود أن نُسجِّل رسميا شكرنا على العمل الدؤوب الذي يقوم به الأمين العام والأمم المتحدة لضمان إيصال المعونة المنقذة للحياة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

وفي حين نرحب بالخطوة الأولى الهامة المتمثلة في مرور 54 شاحنة عبر معبر رفح الحدودي، فإننا نحث على زيادة هذه المساعدة، بما في ذلك السماح بمرور الوقود للاستخدام المدني إلى غزة، وهو أمر حيوي لاستمرار عمل المستشفيات والاستجابة الإنسانية. وتشكل تلك الهُدَن الإنسانية جزءا هاما من ضمان إمكانية تحقيق ذلك.

وبالانتقال إلى الهجمات على إسرائيل في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، فإن رئيس وزراء بلدي كان واضحا: المملكة المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل في وجه هجمات حماس الإرهابية. سندعم دائما حليفا في مواجهة هجوم إرهابي وندعم حقه في الدفاع عن النفس. ولكن ذلك يجب أن يكون – وأؤكد للرئيس وندافع عن ذلك – في إطار القانون الدولي الإنساني. وإن جاز لي أيضا أن أقولها من منظور شخصي كمسلم، فإن الإرهاب هو الشر. وكل عمل إرهابي هو ضد الإنسانية، وينبغي أن ندينه بشكل قاطع.

ولذلك، كان يمكن لمشروع القرار A/ES-10/L.25، المعروض علينا، أن يكون أكثر وضوحا بشأن هذه النقطة تحديدا. ونرى أنه كان ينبغي له أيضا أن يدين بصورة قاطعة تلك الهجمات الإرهابية – هجمات حماس الإرهابية – التي قتلت أكثر من 400 1 شخص، وكما نعرف، فإنها تحتجز الآن أكثر من 200 رهينة. ومع ذلك، كنا واضحين بالقدر نفسه أنه ينبغي اتخاذ جميع الاحتياطات والخطوات الممكنة للحد من الضرر الذي يلحق بالمدنيين في هذا النزاع، بل ولكي تكون أي انتقالات للمدنيين طوعية وآمنة .

إننا نقف عند مفترق طرق حاسم. لكن في هذه اللحظة الحالكة، علينا نحن، الأمم المتحدة، أن نتكاتف. فلنتكاتف ولا يغيب عن بالنا الوعد الذي تحمله الأمم المتحدة بالحل القائم على وجود دولتين: إسرائيل آمنة ومأمونة، جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. وأؤكد للجمعية أننا، في المملكة المتحدة، سنواصل العمل بشكل وثيق مع جميع الشركاء في المنطقة وخارجها في إطار تلك الجهود، لأن السلام يجب أن يسود، ولمنع الحالة من الانتشار والتسبب في انعدام الأمن وعدم الاستقرار على نطاق أوسع.

وكان رئيس وزراء بلدي هو الذي قال إن الأمل والإنسانية يجب أن ينتصرا على آفة العدوان والإرهاب – الحب ينتصر على الكراهية، النور ينتصر على الظلام، السلام – شالوم، سلام.

السيد غارسيا توما (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب بيرو عن خالص تعازيها لأسر الضحايا، بغض النظر عن جنسيتهم أو ديانتهم، وتعرب عن تضامنها غير المشروط مع السكان المتضررين من النزاع المدمر في الشرق الأوسط، الذي ظل دون حل لعقود، والذي شهد تصعيدا جديدا وخطيرا للأعمال القتالية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

إننا نجتمع إعمالا للقرار 377 (د-5)، المعنون "الاتحاد من أجل السلام"، الذي ينص على أنه:

"في آية حالة يخفق فيها مجلس الأمن، بسبب عدم توفر الإجماع بين أعضائه دائمي العضوية، عن أداء مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين (...)، بمكن للجمعية العامة أن تبحث المسألة بسرعة وقد تصدر أي توصيات تراها ضرورية للأعضاء (...) لصون السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما". (القرار 377 أ (د-5)، الفقرة 1)

وقد حدث ذلك نتيجة عدم اعتماد العديد من مشاريع قرارات مجلس الأمن (مشاريع القرارات S/2023/772 و S/2023/773 و S/2023/792 و S/2023/795).

وقبل بضعة أسابيع تحديدا، وفي المناقشة العامة، خاطب بلدي الدول الأعضاء برسالة واضحة جدا:

"بيرو تعزز السلام، ولتحقيق ذلك السلام، من الضروري تطبيق ميثاق الأمم المتحدة في جميع الظروف." (A/78/PV.5، ص 31)

ولئن كان الميثاق ينص على حق النقض، فإن الفقرة 2 من المادة 24 منه تنص على ما يلي:

"يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها."

ووفقا للفقرة 3 من المادة 1، تشمل تلك المقاصد حل المسائل الدولية ذات الصبغة الإنسانية.

بالتالي، وفي إطار القراءة الوظيفية والمنطقية للميثاق التي تدعو إليها بيرو ينبغي ألا يستخدم حق النقض بطريقة يكون لها أثر سلبي على تحقيق مقاصد المنظمة.

إن المأزق الذي يفرضه علينا المجلس يبعث على القلق البالغ.

بل إننا نشعر بمزيد من الفزع عندما يحدث ذلك بينما تتابع البشرية في ذهول استمرار القتال وسفك الدماء، اللذين يؤثران على آلاف المدنيين الأبرياء.

وكممثلين لشعوبنا ومسؤولين عن السلام والأمن الدوليين، من واجبنا أن نسأل أنفسنا بشعور بالذنب: ماذا نفعل لمعالجة هذه المأساة الحقيقية؟ هل نؤدي واجباتنا أم أننا نتجاهلها بشكل لا يغتفر؟ هل نحاول التوصل إلى اتفاق أم إلقاء اللوم على بعضنا البعض؟ من الواضح أن العبء الثقيل الذي تنطوي عليه الإجابات على تلك الأسئلة يثقل أكثر كاهل الدول التي لديها التزامات مباشرة بالتوصل إلى حل عادل ودائم.

في الأسبوع الماضي، كان معروضا على مجلس الأمن خيار واضح وقابل للتطبيق لاتخاذ إجراء ملموس. يتضمن مشروع hgrvhv S/2023/773، الذي قدمته البرازيل، مجموعة متوازنة من المنظورات المتنوعة للأعضاء وحصل على 12 صوتا مؤيدا. ولكن أحد الأعضاء الدائمين قرر استخدام حق النقض (انظر S/PV.9442)، ويبدو أننا ما زلنا بعيدين عن توافق الآراء.

وفي ظل تلك الظروف، تؤكد بيرو من جديد أنه يتعين السعي إلى تحقيق توافق في الآراء فيما يتعلق بالعناصر التالية. أولا، وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية. ثانيا، الإدانة الحازمة وغير المشروطة لجميع أعمال الإرهاب والعنف والأعمال العدائية ضد المدنيين. ثالثا، الرفض والإدانة القاطعين للهجمات الإرهابية الشنيعة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن أخذ الرهائن. وفي هذا الصدد، ومن واقع تجربتها التاريخية الخاصة لهذا النوع من الأعمال الخسيسة، تؤكد بيرو مجددا إدانتها القاطعة للإرهاب بجميع مظاهره، أينما وقع. رابعا، المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم والمحتجزين كرهائن. خامسا، توجيه دعوة قوية إلى جميع الأطراف للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، لا مفر من الالتزام بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية المدنية والسلع الإنسانية. سادسا، اعتماد أحكام محددة لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق، فضلا عن توفير الضروريات والخدمات الأساسية، مثل المياه والأغذية والمستلزمات الطبية، للسكان. سابعا، الدعوة إلى إلغاء

الأمر الصادر للمدنيين وموظفي الأمم المتحدة بإخلاء جميع مناطق الجزء الشمالي من قطاع غزة والانتقال إلى جنوب غزة. وفي هذا الصدد، تذكر بيرو بأن الحق في الدفاع عن النفس يجب ممارسته في امتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ووفقا لمبادئ التمييز والضرورة والتناسب والحيطة. ثامنا، دعوة جميع الأطراف على حد سواء إلى التصرف بأقصى درجات ضبط النفس والإنسانية لمنع التصعيد في المنطقة.

ونود أن نعرب عن دعم بيرو لعمل الأمين العام، ولا سيما جهوده الإنسانية. ونتفق معه أيضا على أن المظالم ضد الشعب الفلسطيني لا يمكن أن تبرر الهجمات الفظيعة التي تشنها حماس، وأن هذه الهجمات الشنيعة لا يمكن أن تبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

تؤكد بيرو مجددا التزامها الثابت بإيجاد حل دائم للنزاع في الشرق الأوسط، وفقا للقانون الدولي، ولذلك تعترف بإسرائيل وفلسطين بوصفهما دولتين ذواتي سيادة، وتقيم علاقات دبلوماسية معهما. والواقع أن هناك جانبا واحدا ينبغي ألا نغفله، من منظور تاريخي، وهو أن قضية فلسطين ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه المنظمة. ففي عام 1947، اتخذت هذه الجمعية العامة ذاتها القرار 181 (د-2)، المعنون "حكومة فلسطين المقبلة"، الذي أرست فيه وجود دولتين، واحدة عربية والأخرى يهودية. ومنذ عام 1967، نجح مجلس الأمن في اتخاذ 11 قرارا بشأن هذا الموضوع، وأحكامها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ملزِمة لجميع الدول الأعضاء. ولذلك، من الملح استئناف المفاوضات بحسن نية للتوصل إلى حل عادل ودائم يسمح للدولتين، فلسطين وإسرائيل، بالعيش أخيرا جنبا إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومتفق عليها بصورة متبادلة ومعترف بها دوليا، وفقا للمعايير الدولية.

في 19 تموز/يوليه، خاطبت بيرو الجمعية العامة، عملا بالقرار 262/76، عندما استخدم عضو آخر في مجلس الأمن حق النقض أثناء التصويت على مشروع قرار ذي طابع إنساني أيضا (انظر A/77/PV.91). والرسالة التي وجهناها في تلك المناسبة تنطبق أيضا اليوم. وبغية تحقيق مقاصد الميثاق، من الضروري أن يمتنع جميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، عن تسييس المسائل الإنسانية. وهذا يعني، في جملة أمور، عدم وضع الاعتبارات الجيوسياسية قبل المسائل الإنسانية ومسائل الإغاثة في حالات الطوارئ. ونأمل أن يحظى الاقتراح الذي سيقدمه الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن بالدعم الذي يطالب به المجتمع الدولي من أصحاب حق النقض.

وتؤكد بيرو مجددا أن الالتزامات دائمة. وقد كانت سارية المفعول قبل حالة النزاع التي نتعامل معها وما زالت تحظى بالاحترام الكامل على الرغم من فشل مجلس الأمن في اعتماد أي اتفاق. وبالمثل، نؤكد من جديد موقفنا بأن المساعدات الإنسانية، حيثما كانت مطلوبة، يجب أن تقدم بطريقة سريعة وآمنة وبدون عوائق ووفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة.

ونكرر التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير وقرارات عاجلة على الفور وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لإنقاذ الأرواح البشرية وتعزيز الثقة الجماعية في تعددية الأطراف كأداة فعالة لتحقيق السلام. وبيرو يحدوها وطيد الأمل في العثور على الطريق الصحيح ببصيرة ثاقبة ونكران للذات، وأن يتم اتباعه بالسرعة التي تقتضيها الحالة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. ونستمع إلى المتكلمين المتبقين بعد ظهر هذا اليوم في هذه القاعة بعد النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.25، على النحو المتفق عليه سابقا.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 5 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 13/10.